جيال
Jibal
environmental
& social justice

العدالة البيئية في لبنان

المؤلفون/ات:

أنجيلا سعاده
رنا الحسن
أنسي الضعيف
هيذر كايد

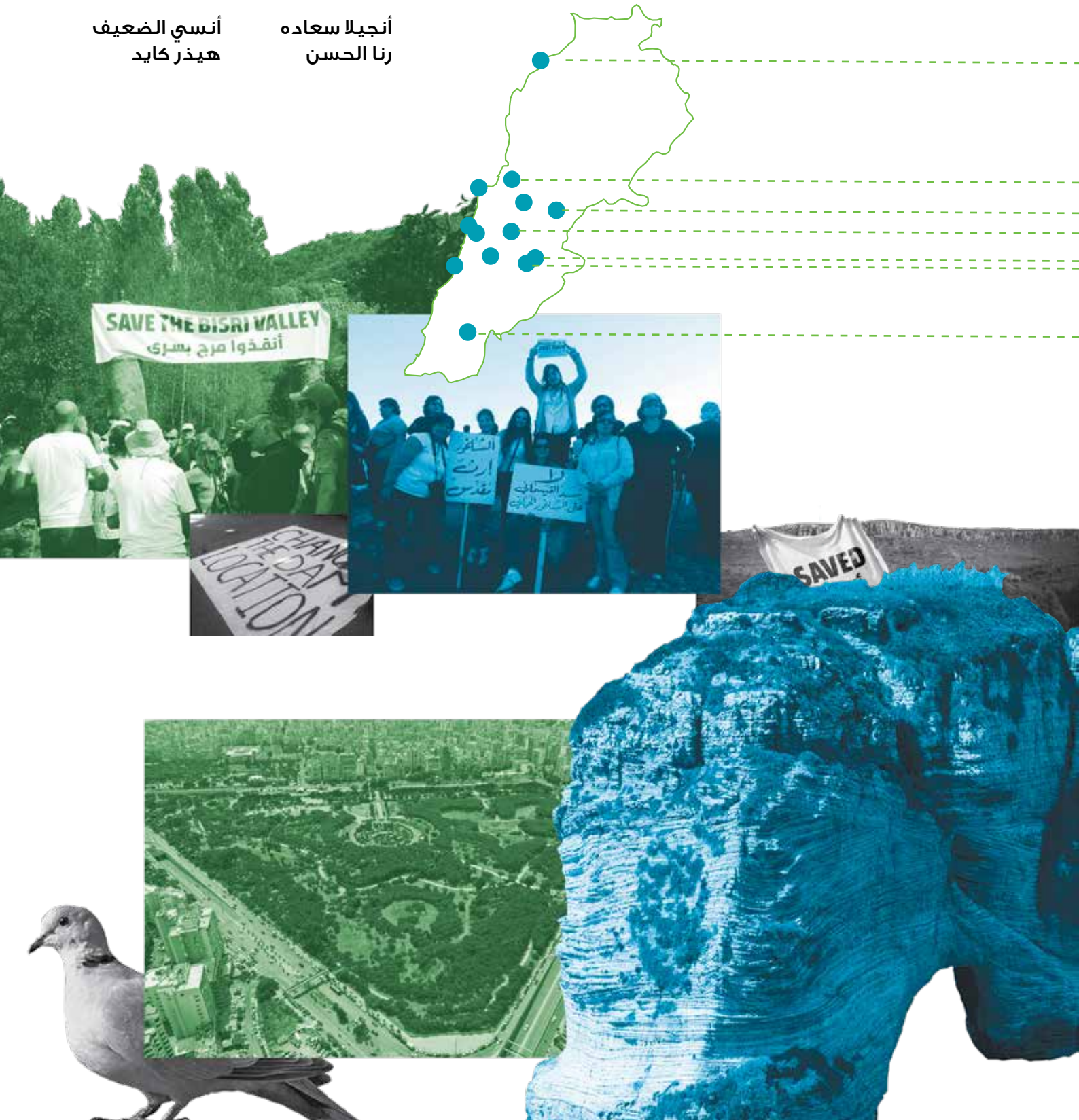

جدول المحتويات

١ المقدمة والسياق اللبناني

٢ الإطار النظري

٣ المنهجية

٤ التحرّكات الشعبية في لبنان

٤.١ التحرّكات الشعبية ضدّ الكسّارات وصناعة الإسمنت
٤.٢ التحركات الشعبية ضدّ خصخصة الأماكن العامة
٤.٣ التحرّكات الشعبية ضدّ سياسات إدارة النفايات
٤.٤ التحرّكات الشعبية ضدّ السدود
٤.٥ التحرّكات الشعبية ضدّ تلوث نهر الليطاني
٤.٦ التحرّكات الشعبية ضدّ إفقار المزارعين وانعدام الأمن الغذائي
٤.٧ عدم المساواة في الحصول على الطاقة

٥ استعراض دراسات الحالة

٥.١ حملة حمانا ضدّ مشروع سد القيسماني
٥.٢ مشروع سدّ بسري
٥.٣ مطمر برج حمود
٥.٤ "منشن"
٥.٥ دالية الروشة
٥.٦ التعاونية الزراعية في بتلون
٥.٧ حركة "حبق"
٥.٨ تعاونية SSSS في الشمال

٦ تحليل دراسات الحالة

٦.١ علاقة الناس بالبيئة
٦.٢ الهيكليات التنظيمية والأدوات المستخدمة
٦.٣ الروابط العابرة للنضالات
٦.٤ التحدّيات التنظيمية الناتجة عن الديناميّات السياسية
٦.٥ الجهات الفاعلة التي تؤثّر في هذه النضالات

٧ الخاتمة

ملخّص تنفيذي

يرصد هذا التقرير الحركات والتحرّكات الشعبية البيئية التي جرت في لبنان، على مدى العقدَين الماضيَين. وتكشف القضايا المتعدّدة التي تمّ استكشافها وجود ارتباطات بين المطالبات بالحفاظ على البيئة والمطالبات بالعدالة الاجتماعية. فسبل عيش الكثير من الأشخاص مرتبطة ارتباطًا مباشرًا ببيئتهم. وحالة الصيّادين والمزارعين الذين جرت مقابلتهم في هذا التقرير مثال على ذلك.

فالظلم الاجتماعي لا يرتبط بإعادة توزيع الثروة وحسب، بل بالحاجة لسماع أصوات الضعفاء أيضا، والسماح لهم بالمشاركة في عملية صنع القرار. والعلاقات بين السكّان المحليّين وبيئتهم لا ترتبط بالوصول إلى الموارد، للاستخدام الفردي وحسب، بل هي أيضًا قضية ملكية جماعية في المنطقة. ومن هذا المنطلق، ينخرط المجتمع في شراكة مع البيئة تكون متجذّرة في تاريخ من الممارسات الجماعية. ويفشل صانعو القرار في إدراك هذا البُعد، نظرًا إلى الإقصاء المستمرّ لهؤلاء الأشخاص عن عملية صنع القرار.

وفي ما يتعلّق بالتحدّيات، تواجه بعض الجماعات صعوبات تنظيمية، وتفتقر إلى القدرة على حشد عدد كبير من الناس. إلّا أنّ أكبر التحدّيات التي جرى تسليط الضوء عليها، كانت تلك المرتبطة بالنظام الطائفي الراسخ. وفي بعض الأحيان، تهتزّ هذه الانتماءات السياسية والطائفية، عندما يكون للصراع تأثير مباشر في سبل عيش الأشخاص. وتساعد هذه النتائج على إثراء عمل منظّمة "جبال" في لبنان، كما تقدّم سردية محدّدة السياق لمبادرات العدالة البيئية في البلاد.

وعندما تنظّم هذه المجموعات المختلفة نفسَها، لمواجهة سلطة قمعية ما، غالبًا ما يتّصف ذلك بطابع غير رسمي، بما في ذلك الانخراط النشط من جانب القادة غير الرسميّين. وهذه الديناميّات غير الرسمية وذهنيّات الانفتاح تشجّع مبادرات الانضمام إلى قضيّة ما في كثير من الحالات، كما أنها قد تشكّل أيضًا عاملًا رادعًا، يجعل الوافدين الجُدد منفصلين تماما عن جوهر الحركة. وفي الكثير من الحالات، ينضمّ ناشطون من خارج المجتمع المحلّي إلى النضال، وقد يكون لمشاركتهم آثار إيجابية عديدة، مثل تسليط الضوء على أهمية القضيّة على المستوى الوطني، وتوفير الوصول إلى شبكة أكبر من المنظّمات والناشطين، من أجل إبراز القضية بشكل أوسع. وعندما يكون للنضال بُعدٌ تاريخي، و/أو يكون مرتبطًا بنضالات أخرى، غالبًا ما يجري تنشيط الهيكليات القائمة لدعم القضية. وقد تجذب طريقة تأطير القضية (على أنّها قضية فساد مثلًا) وكذلك أسلوب السرد والخطاب المُستخدَمين، انتباهَ وسائل الإعلام، أو قد تتيح لعدد أكبر من الأفراد التعاطف معها.

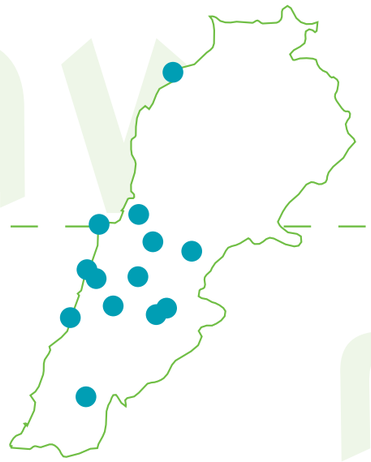

1
المقدمة والسياق اللبناني

على الرغّم من أنّ لبنان معروف تاريخيًا في المنطقة بغنى تنوعه البيولوجي، وموارده المائية، وغابات الأرز المعمّرة، إلّا أنّه واجه سلسلة من التحدّيات البيئية الملّحة، في تاريخه الحديث، نتجت معظمها عن حقبة إعادة الإعمار، بعد الحرب الأهلية. ومن بين المجالات التي واجهتها هذه التحدّيات الأساسية: تلوّث المياه (أي مياه الأنهر والمياه الجوفية والمياه الساحلية)، وتلوّث الهواء (ونذكر هنا عدم كفاءة قطاع الطاقة والتلوّث الذي يتسبّب به)، وتشمل هذه التحدّيات أيضا سوء الإدارة الشامل للموارد الطبيعية الذي يتمثّل في إزالة الغابات وبناء الكسّارات.

ويُعتبر النقص في سياسات التخطيط الحضري، في هذا البلد المكتظ بالمباني، أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم هذه المسائل، إن لم نقل إنّه السبب الوحيد لكلّ ذلك. إنّ "تقرير البيئة في لبنان: الواقع والاتجاهات لعام ٢٠١٠" يتطرّق مثلًا إلى مدى تأثير المباني المكتظّة، وما تمثّله من تهديد مباشر للموارد البرّية في البلاد. فانتشار التنمية الحضرية أثّر سلبًا في جودة المياه، والعمليات الهيدرولوجية، وتغذية المياه الجوفية، على وجه الخصوص. فضلا عن ذلك، يعاني الشعب اللبناني من انقطاع في إمدادات المياه. ففي محافظتي بيروت وجبل لبنان، تنخفض إمدادات المياه من ثلاث عشرة ساعة يوميًا، في خلال موسم الأمطار، إلى ثلاث ساعات في خلال موسم الجفاف (أيّ من شهر تموز إلى شهر تشرين الأول). والنفايات الصناعية والصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي تُعتبر، هي أيضا، من عوامل الأزمة الأساسية. في الواقع، يشكّل تصريف مياه الصرف الصحي في البحر، من دون رقيب، أحد أسباب التلوّث الرئيسة في البلد[١]. فضلا عن ذلك، تسهم مطامر النفايات الصلبة العشوائية في تلوّث المناطق البحرية كطرابلس وبرج حمّود وصيدا. غير أنّ هذه الانتهاكات لم تمرّ مرور الكرام، إذ إن لبنان بات يُعرف بأنّه أحد أبرز مصادر تلوّث البحر الأبيض المتوسط، منذ أزمة النفايات التي مرّ بها في العام ٢٠١٥. ويبرز، من جهة أخرى، خطر بالغ على الصحة البيئية يتمثّل في تلوّث الهواء، الذي يتسبّب بمعظمه كلّ من الصناعة غير المنظمة، وإنتاج الطاقة عبر استخدام الوقود الثقيل، وحركة التنقل المرتكزة، بصورة رئيسة، على المركبات الخاصة. فعلى سبيل المثال، أدّى الانقطاع في إمدادات الطاقة إلى استعمال واسع النطاق لمولّدات المازوت التي تنبعث منها ملوّثات هوائية سامّة. والكسّارات التي تُبنى في الغابات والأراضي الخصبة والأحراج والسهول أثّرت، هي أيضا كذلك، تأثيرا مباشرا على صحّة المواطن[٢]. فبين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٥، ارتفع عدد هذه الكسّارات من ٧١١ إلى ١٢٧٨[٣]، وهو يعتبر رقمًا هائلًا، قياسا إلى مساحة البلد.

٣. Darwish, T. M., Stehouwer, R., Miller, D., J., S., Jomaa, I., Shaban, A., Khater, C., & Hamzé, M. (٢٠٠٨). Assessment of Abandoned Quarries for Revegetation and Water Harvesting in Lebanon, East Mediterranean. Journal American Society of Mining and Reclamation, ٢٠٠٨ (١)، ٢٧١- ٢٨٤.

١. وزارة البيئة|برنامج الأمم المتحدة الإنمائي|ECODIT. (٢٠١١). State and Trends of the Lebanese Environment.

٢. ستديو أشغال عامة. (٢٠١٩) . Reading the Quarries' Map in Lebanon. جدلية.

٤. Makdisi, K. (٢٠١٢). The rise and decline of environmentalism in Lebanon. Water on Sand: Environmental Histories of the Middle East and North Africa. ٢٠٧- ٣٠. (ص. ٣).

٥. Nagel, C., & Staeheli, L. (٢٠١٦). Nature, environmentalism, and the politics of citizenship in post-civil war Lebanon. Cultural Geographies. ٢٣ (٢)، ٢٤٧- ٢٦٣. (ص. ٧)

٦. Makdisi, K. (٢٠١٢). The rise and decline of environmentalism in Lebanon. Water on Sand: Environmental Histories of the Middle East and North Africa. ٢٠٧- ٣٠. (ص. ٣).

٧. idem (ص ٨)

يوضّح كريم مقدسي أنّ هذه التحديات البيئية المتأصّلة، غالبًا ما تُعتبر مسائل تقنية منفصلة عن السياق السياسي والاجتماعي، كما يتمّ التعامل معها على هذا الأساس[٤]. في تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في فترة ما بعد الحرب الأهلية، بدأت عدّة منظّمات غير حكومية تصبّ اهتمامها على هذه المسائل. وتوضّح كل من كارولين ناغل ولين ستاهيلي أنّ أنشطتهما ستتمحور حول تعزيز حماية البيئة، إضافة إلى بناء المواطنة، من خلال الأنشطة المتعلقة بالبيئة[٥]. وبحسب المعتقدات السائدة، تُعدّ الطبيعة+ مكانًا غير مسيّس، ومساحة حيادية يتشاركها الجميع، إضافة إلى أنّها تصلح منتدى لبناء الجسور، وللمصالحة بين الطوائف. على الرغم من ذلك، يتّضح اليوم أنّ العديد من المسائل البيئية الوطنية مسيّسة بشكل كبير[٦]، ونذكر منها الكسّارات وإدارة المياه وإدارة النفايات الصلبة وتوفير الطاقة. وبالعودة إلى نشأة الحركات البيئية الأولى في لبنان، في ستينيات القرن الماضي، حدّد مقدسي نوعين أساسيّين من الحركات: برز النوع الأول في الستينات، جرّاء تضامن مكوّنات المجتمع المدني الليبرالي، الذي أخذ يمثّل مخاوف نخبة المجتمع اللبناني، في ما يتعلّق بتدمير البيئة. وكان هذا النهج منفصلًا عن السياق السياسي، ومتمحورًا بشكل أساسي حول حلّ المشاكل التقنية. من جهة أخرى، ظهر نوع ثانٍ من الحركات، وكان بيئيًا بقدر ما هو اجتماعي، كما كان منغمسًا في البُعدَ الطائفي لدولة ما بعد الاستعمار[٧]. دعت هذه الحركات، المتجذّرة في واقع الجماعات اللبنانية المحرومة من حقوقها، إلى المزيد من المساواة في توزيع الموارد الطبيعية والخدمات الحكومية. وفي هذا السياق، تضافرت جهود شخصيتين دينيتين، هما المطران غريغوار حداد من طائفة الروم الكاثوليك، والإمام موسى الصدر من الطائفة الشيعية، وذلك بهدف تعزيز العدالة البيئية، أو ما يسمّيه مقدسي بـ"النشاط البيئي للفقراء".

ولا يزال النشاط البيئي مسيّسًا حتى يومنا هذا. فتتجلى، في السياسات والممارسات البيئية، نسب عالية من فساد الدولة، وانعدام البنى التحتية العامة، وآليات إعادة التوزيع، والعنصرية الهيكلية ضدّ الجماعات المهاجرة، فضلا عن أشكال أخرى من الاضطهاد. ومن أوجه تسييس النشاط البيئي: أولًا، موقع المطامر على مقربة من الأحياء الفقيرة، مثل منطقة برج حمود؛ وثانيًا، خصخصة المناطق الساحلية، ما يحدّ من القدرة على الوصول إلى الشواطئ النظيفة؛ وثالثًا، عدم حصول اللاجئين (من الجنسية الفلسطينية ومن جنسيات أخرى كثيرة) على حقوقهم المدنية التي تمكّنهم من اتّباع سلوكيّات صديقة للبيئة، (على سبيل المثال، لا يتمتّع الكثير منهم بالحق في امتلاك شقة، ما يؤدّي إلى اكتظاظ بعض مخيمات اللاجئين، وكل ما ينتج عنه من تداعيات بيئية). في ضوء هذه الاتجاهات، سيعتمد هذا التقرير منظار العدالة البيئية، لتحليل الحركات والتحرّكات الشعبية المتعلّقة بالبيئة في لبنان.

٢
الإطار النظري

تتبنّى النقاشات الواردة في هذا التقرير منظور العدالة البيئية، من أجل دراسة الحركات التي تُنظَّم حول مسألة النضالات البيئية. وقد ظهر مفهوم العدالة البيئية في الولايات المتحدة في الثمانينيات، في محاولةٌ للابتعاد عن "النشاط البيئي السائد"، الذي غالبًا ما فصل العمل البيئي عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي، في المجتمعات المتضرّرة من التحدّيات البيئية. فضلا عن ذلك، ابتعد مفهوم العدالة البيئية عن الطابع النخبوي والحصري الذي اتخذه النشاط البيئي. فقد تركّز النشاط البيئي، بشكل أساسي، على الحفاظ على المناظر الطبيعية، بدلًا من الحفاظ على طرق تفاعل البشر مع الطبيعة. وقد قادت الهيكليّات المجتمعية الموجودة أساسًا، والتي كانت منخرطة في حركة الحقوق المدنية، حركةَ العدالة البيئية التي تأسّست، لمعالجة قضايا البيئة والعدالة الاجتماعية معًا. ويتمثّل المطلب الأساسي الذي تطالب به الحركة في مبدأ أنّ لكلّ فرد الحقّ في العيش في بيئة "صحية"، حيث تُوزَّع الموارد الطبيعية بشكل عادل. ولقد ثبت أنّ الأفراد، والمجتمعات الأفقر والأقلّ نفوذًا، لا يميلون إلى إدراك فوائد محيطهم الطبيعي، مقارنةً بالفئات الأوفر حظًا. وتهدف العدالة البيئية إلى تصحيح هذا الخلل، وإرساء مشاركة عادلة في عمليات صنع القرار لجميع الفئات.

يستخدم التقرير أيضًا مفهومًا طرحته الحركة النسوية البيئية. ففي حين أنّ الحركة، بشكل عام، شبّهت اضطهاد المرأة باستغلال الطبيعة، إذ تظهر ديناميّات الهيمنة في الحالتَيْن، اقترحت أيضًا طريقة لفهم علاقة البشرية بالطبيعة[٨]. وفي حين أنّ الحركات البيئية السابقة غالبًا ما فصلت البشر عن العالم الطبيعي، ورأت أن دورنا في هذا العالم منفصل، أعادت الحركة النسوية البيئية تأكيد علاقة الشراكة مع الطبيعة، على غرار تلك التي نبنيها مع الأشخاص الآخرين[٩]. ويؤطّر كلٌّ من حركة العدالة البيئية، والحركة النسوية البيئية، تفاعلاتنا مع الطبيعة، انطلاقًا من بُعد جماعي، حيث تسهم جميع الأجزاء في ازدهار الكلّ.

٨. Larrère, C. (٢٠١٧). *L'écoféminisme ou comment faire de la politique autrement. Multitudes*, ٦٧(٢), ٢٩.

٩. *idem*.

وقد ظهر مفهوم العدالة البيئية في الولايات المتحدة في الثمانينيات، في محاولةً للابتعاد عن "النشاط البيئي السائد"، الذي غالبًا ما فصل العمل البيئي عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي، في المجتمعات المتضرّرة من التحدّيات البيئية

تكتسب هذه التصوّرات الخاصة بحركتَي النسوية البيئية والعدالة البيئية أهمية في السياق اللبناني. فاستخدامنا مصطلح العدالة البيئية، في هذا التقرير، يستند إلى هذا التصوّر القائم على أخذ العوامل الاجتماعية والتحدّيات البيئية والمشاركة في الاعتبار، بشكل شامل. يعود عدد كبير من قضايا العدالة البيئية في لبنان، جزئيًا، إلى إهمال هذه المبادئ المذكورة أعلاه، التي تشمل عنصر الروح الجماعية والشراكة والشمولية (من حيث صلته بالنسوية البيئية)، كما وعنصر تسهيل المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار (من حيث صلته بالعدالة البيئية). ويُستخدم هذان العنصران للنظر في كيفية اندراج الحركات البيئية في لبنان، ضمن هذا الإطار أو العكس.

٣ المنهجية

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تمظهر مفهوم العدالة البيئية في السياق اللبناني. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

١

إلى أيّ حد تتبنّى الحركات البيئية في لبنان مبادئ العدالة البيئية؟

ما الذي يحفّز المجتمعات على حشد قواها للعمل البيئي، وما هي الأوجه الاجتماعية–السياسية لهذه النضالات البيئية؟

٢

ما هي الهيكلية التنظيمية للحركات البيئية في لبنان، خلال العقد المنصرم؟

ما مدى شمولية هذه الحركات وما هي التحديات الرئيسة في هذا الإطار؟

٣

من هي الجهات الفاعلة الأساسية التي تؤثّر في هذه النضالات؟

هل هي الجهات الفاعلة المحلّية بشكل أساسي، أو هل تنضمّ جهات فاعلة خارجية إلى القضيّة؟

من أجل تحديد المسائل البيئية المتنوّعة التي تدعمها المجتمعات في لبنان أو تعارضها، أجريت سلسلة من البحوث المكتبية الأساسية. ونتيجة لهذه البحوث الأولية، تمّ اختيار سبع دراسات حالة، تغطي مختلف أنواع القضايا الموجودة. ومن بين المعايير الأساسية لاختيار دراسات الحالة، مدى مشاركة المجتمعات المحلّية للأشخاص المتضرّرين في التحركات الشعبية. وقد اختير عضو فاعل واحد من كلّ دراسة حالة، لإجراء مقابلة معه، ما ضمن إشراك أشخاص من خلفيات متنوّعة: أولئك الذين يعرّفون عن أنفسهم بأنهم ناشطون، أو أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات المتضرّرة، أو الأفراد الذين يشاركون في إطلاق المشاريع، أو الأشخاص الذين ينتمون إلى مؤسّسة عامة.

بعد اختيار دراسات الحالة، أُجريت مقابلات شبه منظمة. وبناءً على هذه المقابلات، أجريت بحوث مكتبية إضافية، حول دراسات الحالة المختارة، وتمّ تحديد التوجّهات والأنماط الأوّلية، واستخدامها كمواضيع عامّة، للتعمّق في البحث. وتجدر الإشارة إلى أنّه، وعلى الرغم من استخدام مصطلح "العدالة البيئية" في هذا التقرير، لم نستخدم هذا المصطلح عند إجراء المقابلات مع المشاركين، من أجل تجنّب التأثير في البيانات التي قدّمها المستجوبون.

ومع أنّ الهدف من هذه الورقة ليس إجراء دراسة معمّقة، حول العدالة البيئية في لبنان، إلا أنها تسدّ ثغرة كانت موجودة في المعارف في هذا الشأن، وتشكّل بحثًا أوليًا حول الموضوع. كذلك، ستسهم النتائج التي توصّلت إليها الورقة في تصميم مبادرات منظمة "جبال" التعليمية. وقد أُجري العمل الميداني لهذه الدراسة، خلال شهرَيْ حزيران وتموز ٢٠٢٠، فاقتصرت الأنشطة على تلك المسموح بها، في ظلّ قواعد التباعد الاجتماعي المفروضة، نتيجة تفشّي جائحة كوفيد–١٩. وعليه، أُجريت بعض المقابلات بواسطة الهاتف، أو اتصالات الفيديو.

نأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء العمل المستمر للمجتمعات المنخرطة في النضالات البيئية ودعمه.

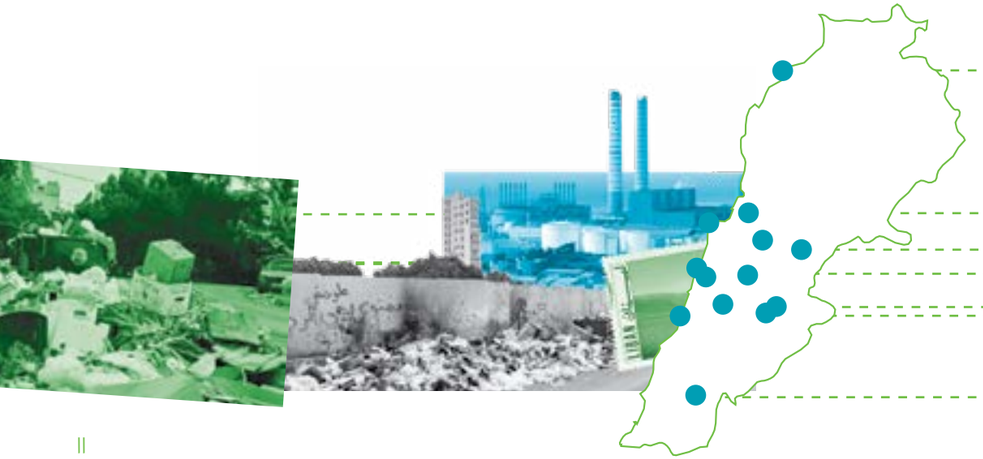

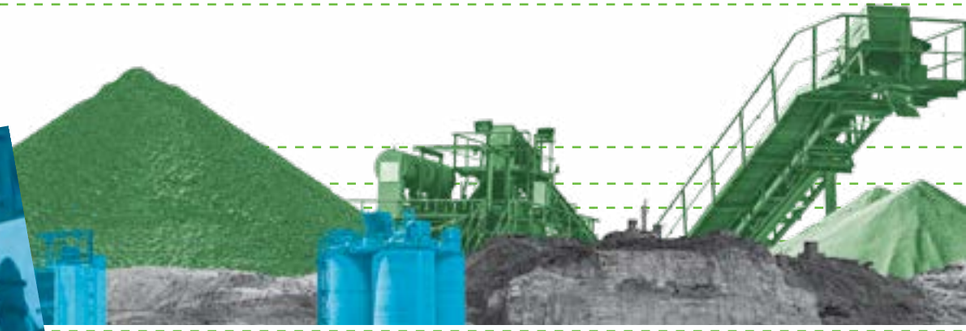

٤ التحرّكات الشعبية في لبنان

بالعودة إلى السياق اللبناني، تبيّن أنّ التحرّكات الشعبيّة الّتي امتدّت على مساحة البلد، في خلال العقد المنصرم، ومنها التحرّك الشعبي "طلعت ريحتكم" الذي نشأ أثناء أزمة النفايات في العام ٢٠١٥، وانتفاضة ١٧ تشرين الأوّل الشعبيّة، كشفت للشعب اللبناني حقيقة ارتباط المسائل البيئيّة ارتباطًا وثيقًا بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى التي يعيشون في ظلّها. وفي خلال التحرّك الشعبي الذي انطلق في ١٧ تشرين الأوّل، جمع عدد من الحوارات، واللّقاءات، والتظاهرات التي تمحورت حول المسائل البيئيّة ما بين البيئة ومسائل أساسيّة أخرى كالصحّة، والفساد، والطائفيّة، وعدم المساواة. فعلى سبيل المثال، قامت حملة "أنقذوا مرج بسري" المعارِضة لبناء سدّ في مرج بسري، بتنظيم محادثات وحوارات في أماكن عامّة عدّة، كساحة الشهداء في بيروت، وساحة إيليّا في صيدا، وورشة البناء في بسري. وعكست هذه الحوارات مطالب الشعب التي تتمثّل بتوافر مستوى أعلى من الشفافيّة، في ما يتعلّق بعمليّة اتّخاذ القرار.

ويوضح **رولان نصّور**، منسّق "الحملة الوطنيّة للحفاظ على مرج بسري"، قائلًا:

> كنّا حاضرين في ساحات الثورة في لبنان، وشعرنا أنّنا كنّا جزءًا أساسيًا من الحراك منذ اليوم الأوّل. كنت هناك شخصيًا مع زميل لي، نسير في ١٧ تشرين الأوّل مع ٣٠ إلى ٤٠ شخصا آخر، وذهبنا إلى ساحة رياض الصلح ثمّ إلى جسر الرينغ فالصيفي. كان حراكًا عفويًا، وشكّلت الحملة جزءًا من الثورة. وانتابنا شعورٌ بأنّنا لن نتمكّن أبدًا من إنقاذ بسري، إن بقي النظام نفسه والحكومة نفسها قائمين. وحتى لو أنقذنا مرج بسري، فماذا سيحلّ بسائر المروج؟ فثمّة مشروع السدود الأربعين. لذلك، إن أردنا أن نكون منسجمين مع قناعاتنا، علينا أن نشبك أيدينا بأيدي من هم في طليعة الاحتجاجات.

كذلك، أُجريت حوارات أخرى في أماكن عامّة، على صلة بالاحتجاجات حول جودة الهواء المحيط بمحطة توليد الطاقة في الذوق، وتلوّث نهر الليطاني، واستراتيجيات إدارة النفايات.

كذلك، أُجريت حوارات أخرى في أماكن عامّة، على صلة بالاحتجاجات حول جودة الهواء المحيط بمحطة توليد الطاقة في الذوق، وتلوّث نهر الليطاني، واستراتيجيات إدارة النفايات. وبرزت كذلك، في خلال انتفاضة ٢٠١٩ الشعبيّة، حوارات حول تقليص كميّة الاستيراد، فضلًا عن المطالبة بسياسات تدعم الإنتاج المحلّي (ولا سيّما الزراعيّ منه). تُعدّ هذه الأحداث الأخيرة أساسيّةً، لوضع هذا التقرير ومواضيعه، ضمن إطار واقع البلد الحالي. ويتركّز هذا القسم من التقرير على بعض الأمثلة المتعلّقة بتحرّكات السنوات العشر الماضية، وذلك بهدف فهم سياق المعاناة البيئيّة في لبنان، بشكلٍ أفضل.

٤.١ التحرّكات الشعبية ضدّ الكسّارات وصناعة الإسمنت

يُعدّ التحرّك، ضدّ الكسّارات وصناعة الإسمنت في الكورة، أحد أقدم التحرّكات البيئيّة في لبنان المعاصر. قبل ازدهار صناعة الإسمنت، الّتي نشأت في العام ١٩٣١، في ظلّ الانتداب الفرنسي، جنى سكّان ساحل الكورة قوتهم من زراعة الزيتون والتبغ، وصيد الأسماك، واستخراج الملح من البحر في ملّاحات أنفه وشكّا. وسرعان ما تَبِعَ إنشاءَ هذه الصناعة استخراج المواد الأولية من البلدات المجاورة. فكان من مصلحة الشركات أن تُنشئ كسّاراتها، بالقرب من مصانعها، بهدف تقليص وقت النقل وكلفته. لذلك، انتشرت الكسّارات غير المرخّصة في بلدات الكورة. ففي بلدة بدبهون، تحتلّ الكسّارة ربع مساحة القرية[١٠]، وبات ارتفاع بعض الأراضي فيها دون مستوى البحر، ما غيّر أنماط تدفّق الهواء والمياه.

١٠. ستديو أشغال عامة. (٢٠١٩) *Koura's Land: From Fertile Resource to Raw Material for Cement Factories*. . جدلية.

واتّخذت التحرّكات الشعبية في منطقة الكورة، التي تعود إلى فترة التسعينيّات[١١] عقب الحرب الأهلية، أشكالًا عدّة كالتظاهرات، وقطع الطرقات، ومناشدة الرأي العام، من خلال إصدار البيانات السياسيّة

واشترت الشركة عينها التربة من مالكي الأراضي، ما تسبّب بأضرار جسيمة طالت خصائص المنطقة. وأدّى هذا الأمر إلى تدنٍّ ملحوظ في أسعار الأراضي، وبالتالي إلى إغراء شركة الإسمنت عينها بشرائها.

في مناسبات عدّة، تحرّك سكّان المنطقة، للمطالبة ببيئة صحيّة أفضل. واتّخذت التحرّكات الشعبية في منطقة الكورة، التي تعود إلى فترة التسعينيّات[١١] عقب الحرب الأهلية، أشكالًا عدّة كالتظاهرات، وقطع الطرقات، ومناشدة الرأي العام، من خلال إصدار البيانات السياسيّة. ودعت لجنة كفرحزير البيئيّة الشباب، أكثر من مرّة، إلى التحرّك، في عددٍ من البلدات المختلفة، حيث نظّموا أنفسهم على شكل لجان بيئيّة فرعيّة. وساهمت التظاهرات والخطوات الأخرى في توعية سكّان المنطقة على المخاطر الصحيّة المرتبطة بصناعة الإسمنت، كما حاول الشباب التواصل مع السلطات العامّة المختلفة كالبلديّات على المستوى المحلّي، والوزارات على المستوى الوطني، بهدف إعلامها بالتدهور البيئي الّذي يحصل، وبآثاره على صحّة السكّان المحلّيين. فبدأت تنشأ ائتلافات ما بين البلديّات وتحرّكات أخرى، بهدف العمل معًا، وإيصال صرختها. ودعمًا للقضيّة، وثّقت دراساتٌ عدّة آثار الكسّارات، ودورها في التدهور البيئي. فضلا عن ذلك، رُفعت دعاوى قضائيّة في العام ٢٠١٨، لا تهدف إلى ملاحقة شركَتَي الإسمنت وحسب، بل إلى محاسبة الدولة على التقصير في حماية مواطنيها والمنطقة أيضًا.

١١. رانيا حمزة، & نزار صاغية. (٢٠١٩). حراكات أهل الكورة دفاعا عنها وعنهم. المفكرة القانونية

٤.٢ التحرّكات الشعبية ضدّ خصخصة الأماكن العامة

يفتقر لبنان إلى التنظيم المدني، وخاصة إلى النوع الذي يلبّي حاجات المواطنين. وعوضًا عن ذلك، تُبنى المدن بشكل أساسي، عبر أخذ المصالح السياسية والاقتصادية في الاعتبار[١٢]. ويؤدّي غياب السياسات التنظيمية السليمة التي تخدم المصلحة العامة، إلى بناء مدن تفتقر إلى أماكن عامة، ويُمنَع فيها دخول المواطنين إلى المناطق الساحلية، بسبب الخصخصة غير القانونية. وفي حين أنّ منظمة الصحة العالمية توصي بتأمين ٩ م٢ على الأقل من المساحة الخضراء للفرد (نزّال وشيندر، سامر، ٢٠١٨[١٣])، تؤمّن بيروت ٠.٨ م٢ فقط.

حرش بيروت هو المنتزه الأكبر في بيروت، وتبلغ مساحته ٣٠٠،٠٠٠ م٢. حتى العام ٢٠١٥، كان المنتزه مقفلا أمام المواطنين، على الرغم من أن سكّان المدينة يعانون نقصًا حادًا في الأماكن العامة. وبحسب البلدية، يعود سبب إقفال المنتزه إلى الخوف من تلويثه، ومن السلوكيات المضادّة للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أنه، خلال فترة الإقفال الطويلة هذه، سُمح للأجانب (وبخاصة الغربيين) بدخول المنتزه بحرية، وأحيانا، أعطت البلدية إذنًا خاصًا بالدخول لبعض اللبنانيين الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والثلاثين. وبعد سنوات من حملات المجتمع المدني المحلّي، فُتِح المنتزه. ومع أن الافتتاح اعتُبِر نصرًا، إلا أن بلدية بيروت اتخذت، سنة ٢٠١٧، سلسلة من القرارات التي ستؤدّي إلى تدمير المساحة الخضراء المتبقّية في المتنزه، وآخرها قرار بناء مستشفى ميداني عسكري، داخل حرش بيروت. وأدّى ذلك إلى غضب عارم في الأحياء المجاورة للمنتزه، وفي منظمات المجتمع المدني التي تعمل على حماية الأماكن العامة. ومنذ ذلك الحين، نُفِّذت أنشطة مختلفة تهدف إلى حماية المنتزه، وتشمل رفع دعوى قضائية، وتنظيم الحملات.

١٢. منشورستديو أشغال عامة باللغة العربية على الموقع الإلكتروني للإستديو

١٣. *Nazzal, M., & Chinder, S. (٢٠١٨). View of Lebanon Cities' Public Spaces. Lebanon Cities' Public Spaces, ٣*

سنة ٢٠١٨، رفعت بعض المنظمات غير الحكومية البيئية دعاوى، ضدّ المشاريع غير القانونية المتعدّدة التي تنفّذ في المناطق الساحلية: مقل الذوق، والدامور، والميناء، والرملة البيضاء[١٤].

وفي المناطق الساحلية، تُرتَكَب مخالفات كثيرة، تزداد سوءًا منذ نهاية الحرب الأهلية. فقد تعرّضت مناطق كثيرة للخصخصة غير القانونية، ما قيّد حرّية دخول المواطنين إلى ما يفترض أن يكون أملاكًا عامة. ونُظّمت تحركات عدّة، بغية محاربة هذه الاستخدامات غير القانونية للأرض العامة. ولم يتبقّ سوى موقعين فقط من تراث المساحات الطبيعية في بيروت، هما منطقتا الدالية وشاطئ الرملة البيضاء العام، ولا يزالان مفتوحَين أمام المواطنين. لكنّ الموقعَين مهدّدان بخطر الخصخصة أيضًا، وهو ما حفّز البعض إلى إطلاق حملات لحمايتهما.

سنة ٢٠١٨، رفعت بعض المنظمات غير الحكومية البيئية دعاوى، ضدّ المشاريع غير القانونية المتعدّدة التي تنفّذ في المناطق الساحلية: مقل الذوق، والدامور، والميناء، والرملة البيضاء[١٤].

ودفعت الدعاوى العديدة المتعلّقة بالمخالفات على الشاطئ البحري، فضلًا عن الحاجة إلى تضافر الجهود حول هذه القضية، الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة إلى إطلاق عملية إنشاء ائتلاف الشاطئ اللبناني، سنة ٢٠١٧[١٥].

١٤. الهام برجس. (٢٠١٩). الحراك الحقوقي في لبنان، ٢٠١٨ (١): حراكات البيئة والعمران. المفكرة القانونية.

١٥. حنان حمدان. (٢٠١٩). ائتلاف الشاطئ اللبناني: توحيد الجهود ومأسسة رفض المخالفات. المدن.

٤.٣ التحرّكات الشعبية ضدّ سياسات إدارة النفايات

يعاني سكّان المناطق التي يتمّ إنشاء مكبّات النفايات، أو حرق النفايات فيها، من مشاكل صحّيّة عدّة، مثل مرض الانسداد الرئويّ المزمن، والسعال المزمن، والأمراض الجلدية والربو، وأمراض القلب[١٦]. فضلا عن ذلك، يعاني السكّان الذين يعيشون، بالقرب من مكبّات النفايات هذه، من الروائح الكريهة يوميًا.

عندما افتُتح مكبّ النفايات في منطقة الناعمة، في العام ١٩٩٧، كان من المفترض أن يعمل لمدّة ستّ سنوات فقط. لكنّه ظلّ يعمل حتّى العام ٢٠١٥، حين قرّر حوالي ٤٠ شخصًا من سكّان المنطقة المحيطة أن ينظّموا اعتصامًا، أدّى بنجاح إلى إغلاق مكبّ النفايات المثير للجدل. ونتيجة عدم توفير أي بديل، بدأت القمامة تتراكم في الشوارع، فاندلعت المظاهرات الأولى، وأدّت إلى ولادة حراك "طلعت ريحتكم"[١٧]. وتوسّع الحراك، ليشمل احتجاجات عدّة في الأماكن العامّة، وجمع عددًا كبيرًا من الناس غير الناشطين البيئيّين، والمنظّمات غير الحكوميّة. وبالإضافة إلى أنّ الحراك سلّط الضوء على عواقب تراكم النفايات في الشوارع على الصحّة العامّة، فقد عالج أيضًا قضايا سياسيّة أكبر، مثل غياب الشفافية في عمليّة صنع القرار، وفساد القادة السياسيّين والأحزاب، ودعا إلى إقالة الحكومة القائمة آنذاك. ومنذ ذلك الحين، تنظّم مجموعات مختلفة من المواطنين، من مناطق مختلفة في البلاد، احتجاجات لمواجهة مشاريع الحكومة الضارّة، بما في ذلك إنشاء مكبّات جديدة للنفايات، أو استخدام المحارق.

في العام ٢٠١٧، أعلنت الحكومة عن هدفها باستخدام المحارق حلاّ لإدارة النفايات. فرفع ناشطون من المجتمع المدني صوتهم، ضدّ هذه الفكرة لأسباب عدّة، منها أنّ المحارق تعجز عن تقديم حلّ شامل لأزمة النفايات – حيث يمكن أن يلعب تقليل القمامة، وإعادة تدويرها دورًا رئيسًا – وأنّها تؤدّي إلى مخاطر جسيمة على الصحّة العامّة – خصوصًا عند الأخذ في الاعتبار أنواع النفايات التي سيتمّ حرقها. وفي العام ٢٠١٨، اجتمعت مجموعة من منظّمات المجتمع المدني، ومن خبراء مستقلّين وناشطين بيئيّين، لتأسيس "ائتلاف إدارة النفايات"، الذي شكّل محاولة لتنسيق الضغط على الحكومة، من أجل وضع استراتيجيّة مستدامة ومتكاملة لإدارة النفايات[١٨]. وقاد الائتلاف تحرّكًا تحت شعار "لا للمحارق والمطامر"، لمطالبة بلديّة بيروت بوقف دعوتها لمناقصات المحارق. وطالب التحرّك أيضًا بتعزيز الفرز، والعمل بشفافيّة أكبر، وإشراك المواطنين في عمليّة صنع القرار. كذلك، طالب التحرّك مجلس النوّاب بلعب دور في مواجهة قرارات السلطة التنفيذيّة. وفي شهر تمّوز من العام ٢٠١٨، قاد سكّان من منطقة الكرنتينا تحرّكًا، تحت شعار "محرقتكم مقبرتنا"، وعارضوا بقوّة مشروع المحارق، حيث رأوا أنّ المخاطر الصحّيّة المحتملة التي تشمل السرطان وأمراض القلب، ستطال المجتمعات القاطنة في محيط المحارق.

١٨. الموقع الإلكتروني لإئتلاف إدراة النفايات https://wmclebanon.org/en/home-ar/ /en/home

١٧. Civil Society Knowledge Center (٢٠١٥). Social Movement responding to the Lebanese Garbage Crisis. Beirut

١٦. Khawaja, B. (٢٠١٧). "As If You're Inhaling Your Death": The Health Risks of Burning Waste in Lebanon. Human Rights Watch.

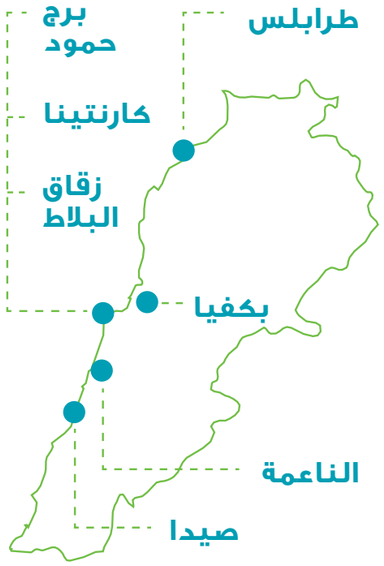

وفي شهر أيّار من العام ٢٠١٨، نظّم صيّادون من برج حمود تحرّكًا ضدّ إدارة مطمر برج حمود، وسلّطوا الضوء على العواقب التي يخلّفها مكبّ النفايات على المخلوقات البحريّة. فكان مكبّ النفايات يدمّر سبل عيشهم، في حين أنّ ١٥٠ أسرة تعتمد على قطاع صيد الأسماك[١٩]. واندلعت تحرّكات أخرى عدّة، ضدّ سوء إدارة المكبّات، وفتح مكبّات جديدة في طرابلس وصيدا ومناطق أخرى في لبنان. وفي شهر أيّار من العام ٢٠٢٠، وبعد أن وافق مجلس الوزراء على توسيع مكبّ برج حمود عموديًا، لمدّة ثلاثة أشهر إضافيّة، أفادت منظّمة "هيومن رايتس ووتش" أنّ السكّان محرومون من حقّهم في التمتّع بصحّة جيّدة وبيئة صحّيّة[٢٠].

وأدّت أزمة النفايات أيضًا إلى تنظيم حلول بديلة لإدارة النفايات. فبدأت مجموعة عمل حيّ زقاق البلاط من "بيروت مدينتي" (وهي حملة مستقلّة خاضت الانتخابات البلديّة في العام ٢٠١٦) مشروع فرز، بالتعاون مع مجموعة من سكّان حيّ البطركية. وأقيمت حملة توعية في المنطقة، لتعليم السكّان كيفيّة فرز القمامة الخاصّة بهم، قبل أن تأخذها لاحقًا المنظّمة غير الحكوميّة "أرك أونسيال" أو *Arc En Ciel*.

وفي العام ٢٠١٥، وفي خضمّ أزمة النفايات، بدأ سكّان بكفيّا بالتطوّع لتنظيف الشوارع. لكنّهم سرعان ما أدركوا أنّ أفعالهم ليست مستدامة، وأنّهم بحاجة إلى إيجاد نظام لمعالجة النفايات المتراكمة في بلدتهم. وكان الحلّ الوحيد هو الفرز وإعادة التدوير. فبدأت حملات توعية حول الفرز، تُنظّم مع سكّان المنطقة. في البداية، قاموا ببناء شراكات مع منظّمات غير حكوميّة، لتجمع جزءًا من النفايات التي يتمّ فرزها، ثمّ قرّروا أن يبنوا معملًا خاصًا بهم، لفرز النفايات، سُمّي "بايكلين" أو *BiClean*، وأن يبيعوا النفايات التي تمّ فرزها لشركات يمكنها إعادة تدويرها. وقد بُني هذا المشروع من خلال جمع موارد من شركات مختلفة في بكفيّا. فعلى سبيل المثال، قام صاحب معمل لإعادة تدوير الكرتون بتدريب السكّان على عمليّات الفرز، وساعدهم في إصلاح الآلات، وتبرّع مالك شركة محاجر بآلات أخرى[٢١].

٢١. مقابلة مع لينا جميّل، كانون الثاني، ٢٠٢٠، بكفيا

٢٠. Human Rights Watch. (٢٠٢٠). Lebanon: Huge Cost of Inaction in Trash Crisis.

١٩. الهام برجس. (٢٠١٩). الحراك الحقوقي في لبنان، ٢٠١٨ (١): حراكات البيئة والعمران. المفكرة القانونية

٤.٤ التحرّكات الشعبية ضدّ السدود

لطالما اعتبرت الحكومة اللبنانيّة أنّ السدود هي الحلّ لإدارة إمدادات المياه، لكنّ الخبراء لفتوا الى وجود استراتيجيّات أخرى تمثّل حلولا أكثر فعاليّة[٢٢]، مثل الاستخدام الفعّال للمياه الجوفيّة، وبناء أحواض تخزين جماعيّة وحضريّة، صغيرة إلى متوسّطة الحجم، والتقليل من خسارة المياه في شبكة التوزيع. فضلا عن ذلك، يتميّز ثلثا جيولوجيا البلاد بتكوينات "كارستيّة"، ما يعني أنّ السطح قابل لنفاذ المياه منه، وهو كلسيّ ومساميّ، أو بعبارة أخرى هو يسمح للمياه المجمّعة بالتسرّب إلى الأرض. لهذا السبب، فإنّ بناء السدّ أكثر تعقيدًا من الناحية الفنيّة، وبالتالي أكثر تكلفة. وبالإضافة إلى العبء الاقتصادي الذي تنتجه مشاريع البنى التحتيّة الكبيرة مثل السدود، فإنّ تأثيرها البيئي على النظم البيئيّة المحلّية، وعلى النشاط الزلزالي، في لبنان مرتفع[٢٣].

يُعتبر البنك الدولي أحد الفاعلين الرئيسيين، في تطوير سياسات إدارة المياه، على نطاق واسع. وفي العام ٢٠١٥، وافقت الحكومة على أكبر قرض حتى تاريخه، من البنك الدولي، لدعم مشروع زيادة إمدادات المياه في لبنان[٢٤].

نظّم سكّان من مناطق مختلفة تحرّكات، لمواجهة هذه المشاريع، مثل حملة لا للسدّ (*NoDam*) في حمّانا، والحملة الوطنيّة للحفاظ على مرج بسري.

٢٢. *Joey Ayoub, & Christophe Maroun. (٢٠٢٠). Stopping the Bisri Dam: From Local to National Contestation.* مبادرة الإصلاح العربي.

٢٣. *Riachi, R. (٢٠١٤). Beyond rehashed policies: Lebanon must tackle its water crisis head-on.* المركز اللبناني للدراسات

٢٤. البنك الدولي (٢٠١٤) *Water Supply Augmentation Project of Lebanon.*

٤.٥ التحرّكات الشعبية ضدّ تلوّث نهر الليطاني

في الستينيات من القرن الماضي، اعتاد الناس، في القرى المجاورة للنهر، الشربَ من مياهه والسباحة فيها[٢٥]، وذلك قبل أن يتحول النهر، خلال السنوات الماضية، إلى موقع مفتوح لخطوط الصرف الصحيّ، وإلى مكبّ تلقي فيه مختلف المصانع في المنطقة نفاياتها

يعدّ نهر الليطاني أهمّ أنهار لبنان، وهو يشكّل مصدرًا حيويًا للمياه في الجنوب. في الستينيات من القرن الماضي، اعتاد الناس، في القرى المجاورة للنهر، الشربَ من مياهه والسباحة فيها[٢٥]، وذلك قبل أن يتحول النهر، خلال السنوات الماضية، إلى موقع مفتوح لخطوط الصرف الصحيّ، وإلى مكبّ تلقي فيه مختلف المصانع في المنطقة نفاياتها، فملأت الروائح الكريهة الهواء، وسجلت الإصابة بالسرطان، في المناطق المحيطة بالنهر، مستويات أعلى بكثير من سائر المناطق في لبنان[٢٦]. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية والمرصد العالمي للسرطان، سجّل لبنان أعلى معدل للإصابة بالسرطان، في العالم العربي، وواحدًا من أعلى المعدلات، في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. واحتجاجًا على ذلك، استنفر السكان من قرى مختلفة محيطة بالنهر، مثل بر الياس وجب جنين وحوش الرافقة، فأقاموا أشكالًا مختلفة من الأنشطة، في محاولة لدفع صانعي القرار إلى التحرّك.

٢٥. *Lazarini. (٩ كانون الأول ٢٠١٨). We can still save the Litani River. L'Orient-Le Jour.*

٢٦. *El Hage. (١٠ أيلول ٢٠١٩). Les taux alarmants de cancers chez les riverains d'un Litani super pollué suscitent*

٤.٦ التحرّكات الشعبية ضدّ إفقار المزارعين وانعدام الأمن الغذائي

في لبنان، يوفّر إنتاج القمح المحلي ٢٥٪ من الطلب، في حين توفّر الألبان ٣٠٪ منه وحسب، علمًا أن الزراعة في البلاد، في معظمها، تقليدية، وتعتمد بالتالي على المبيدات والأسمدة المستوردة من الخارج. فالأزمة الاقتصادية الحالية في البلاد، مقرونةً بنقص السيولة بالدولار، جعلت من شبه المستحيل استيراد هذه المنتجات. وقد أدّى الوضع الاقتصادي إلى تفاقم الفقر المنتشر أساسًا بين العاملين في قطاع الزراعة. ففي محافظة الشمال، حيث تعتمد غالبية السكان على هذا القطاع، يعيش واحد من كل أربعة مزارعين، تحت خط الفقر[٢٨]. إلى ذلك، يعاني العديد من العمّال الموسميّين من الإنهاك، إذ يقضون ساعات من العمل في الحقول، مقابل أجور زهيدة. وفي ظلّ الأزمة المالية، لم يعد بعض المزارعين الذين اشتروا أطنانًا من البذور، في بداية الموسم، قادرين الآن على سداد ثمنها، بعد الارتفاع الحادّ في سعر صرف الدولار[٢٩]. وبسبب غياب سياسات الدعم العادلة، وعدم وجود قيود على أسعار العقارات والتطوير العقاري، لم تعد الزراعة مجديةً اقتصاديًا، وانتهى الأمر بالعديد من المزارعين السابقين إلى بيع أراضيهم، بدلًا من كسب عيشهم منها. وبالنسبة للكثيرين من الراغبين في زراعة أراضيهم، فإن الأمر يزداد صعوبة. في موازاة ذلك، قضم التطوير العقاري، غير الخاضع للسيطرة والامتداد العمراني العشوائي، الأراضي الزراعية الخصبة. وينطبق هذا بشكل خاص على المدن الساحلية مثل صيدا، حيث يتعرّض الإرث الزراعي والثقافي المتبقّي للخطر، بسبب النمو السريع، وممارسات التخطيط بدون مراعاة للبيئة[٣٠]. وتترتّب على هذا الوضع انعكاسات مباشرة على توافر الغذاء، ولا سيّما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا. ومع الأزمة المالية الشديدة التي ضربت البلاد، برزت مسألة السيادة الغذائية في الخطاب العام.

٣٠. *Al-Sabbagh, S. M.-Y. (٢٠١٥). Rethinking planning tools through the ecological landscape design approach: دراسة حالة لصيدا – [أطروحة] .*

٢٩. الحاج حسن, ر. ع. (٢٠٢٠). القطاع الزراعي ينهار ومزارعون يروون مآسيهم مع الدولار. *Beirut Today*.

٢٨. *Jeanmougin, C. (٢٠١٧). You reap what they sow, Understanding the issues linked to the agricultural sector in Lebanon. Heinrich Böll Foundation.*

٢٧. الشوفي, ف. (٢٠٢٠). لبنان والسيادة الغذائية: القمح والفاصولياء أبقى من اللحم والدولار. الأخبار.

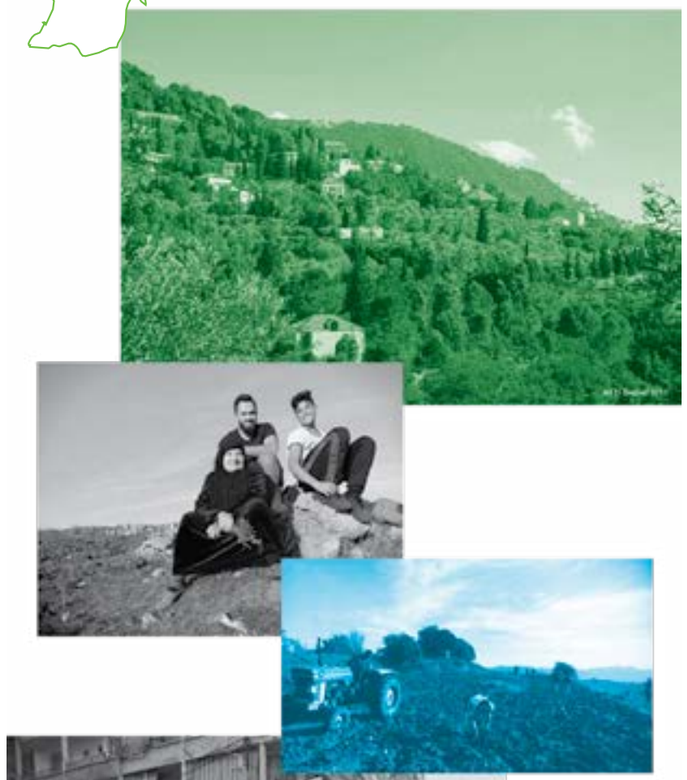

تمثّل التعاونيات الزراعية نموذجًا، يُستخدم عادةً لتمكين المزارعين من تجميع مواردهم في نشاط معين. ومن خلال تأسيس نظام دعم، يصبح المزارعون أكثر قدرةً على مواجهة المصاعب. في العام ٢٠١٧، بلغ عدد التعاونيات المسجّلة في لبنان ١٢٣٨ تعاونيّة[٣١]، غير أن ٤.٥ ٪ فقط من المزارعين المسجّلين كانوا أعضاء في هذه التعاونيّات. ويعود ذلك جزئيًا إلى التصوّر السائد في لبنان، بأن التعاونيات تؤسّس، في المقام الأوّل، للحصول على التمويل، وخفض الضرائب، بدلًا من كونها شركاتٍ يملكها الأعضاء. وفي حين أن تلك هي الحال، بالنسبة للعديد من التعاونيّات المسجّلة، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الأمثلة الهامّة عن مزارعين، تمكّنوا من تنظيم صفوفهم. ففي قرية بتلون (منطقة الشوف)، تضمّ إحدى التعاونيّات أكثر من ٦٠ عضوًا. ويحصل المزارعون على أسعارٍ منخفضة لعمليات مختلفة، تتطلّب آلات متخصّصة، كما أنّهم يتبادلون عددًا من الخدمات، بالإضافة إلى إتاحة الوصول إلى دعم الخبراء في مواضيع محدّدة. وقامت الجمعيّة التعاونيّة مؤخّرًا بدعم المزارعين، للتحوّل من الزراعة التقليدية، إلى الزراعة العضوية، بهدف الحدّ من الاعتماد على مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب، والأسمدة المستوردة. بدأ الكثير من التحرّكات الشعبية، والمبادرات المتمحورة حول السيادة الغذائية، بالظهور مع بداية الأزمة المالية. فقد نظّمت حركة حبق، التي بدأت بالتعاون مع مزرعة "بذورنا جذورنا" في طرابلس، حوارات حول هذه الموضوعات، ودعمت الأشخاص الذين يتطلّعون إلى إطلاق مشاريع زراعية. وهذه المبادرات تعزّز السيادة الغذائية، وتسلّط الضوء على خطر كارتيلات الصناعات الغذائية المتزايدة في البلاد. في آذار ٢٠٢٠، نظمت "سياق" (*SEAC*)، وهي مبادرة أخرى ولدت في طرابلس، ندوة بعنوان "العمل الزراعي في لبنان، في ظلّ الأزمة المالية والبيئية". شملت الندوة مبادرات مختلفة، تعمل في مجال السيادة الغذائية في لبنان. وفي مخيم برج البراجنة الفلسطيني، قادت مؤسّسة "جفرا"، بالتعاون مع مجموعة من شباب المخيم، مبادرةً لزرع أكثر من ٢٠٠ من سطوح المنازل، وإنتاج الغذاء محليًا. وتقوم مجموعات صغيرة أخرى بالزراعة في أحيائها أيضًا، كما تعمل بعض المنظّمات غير الحكومية على دمج هذه الموضوعات في مبادراتها، في حين توزّع العديد من البلديات البذور والشتول المجانية على سكّانها.

٣١. *ILO. (٢٠١٨). The Cooperative Sector in Lebanon, What role? What future?*
منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية

٤.٦
عدم المساواة في الحصول على الطاقة

هناك تفاوتٌ واضح في إمدادات الكهرباء في لبنان. ففي حين ينقطع التيار الكهربائي عن بيروت، عادةً، لمدة ٣ ساعات فقط في اليوم، يمكن لهذا الانقطاع أن يصل إلى أكثر من ١٢ ساعة، خارج العاصمة، حيث تكون المناطق الأقل نموًا والأكثر فقرًا هي الأكثر تضرّرًا من انقطاع التيار الكهربائي[٣٢]. وفي حال وجود أنظمة عدّادات، تسجّل تكلفة الكيلوواط-ساعة من المولّدات الخاصة ٤٩٨ ليرة لبنانية/كيلوواط-ساعة، مقارنة بتسعيرة ٥٥ ليرة لبنانية/كيلوواط-ساعة[٣٣] التي تعتمدها مؤسّسة كهرباء لبنان[٣٤]. في العام ٢٠١٧، اعتمدت ٦٦٪ من الأسر اللبنانية على مولّدات المازوت، كمصدر احتياطيّ للطاقة، حيث تكبّدت نسبة تزيد عن ٤٦٪ من الأسر ٨.٤٪ من دخلها، لتأمين الكهرباء[٣٥]. ومن المرجّح أن يزداد عدد الأسر التي لن تكون قادرة على تحمّل تعرفة هذه المولّدات الخاصة. ومع الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠١٩، خفضت الحكومة في عام ٢٠٢٠ من دعمها لمؤسّسة كهرباء لبنان، ما أدّى إلى زيادة انقطاع التيار الكهربائي، جرّاء الأزمة المالية الحادّة.

جرت عدة تحرّكات، أمام مبنى شركة كهرباء لبنان، خلال انتفاضة ١٧ تشرين الأول، ولاحقًا في العام ٢٠٢٠، مع بدء الأزمة المالية. ونُظِّمَت اعتصامات ومظاهرات ونقاشات عامة، فضلًا عن قيام مجموعات بالتسلّل إلى عدد من وحدات إدارة الطاقة التابعة لمؤسّسة كهرباء لبنان. ولتخطّي وضع الكهرباء، سعت بعض القرى والبلدات إلى توفير الكهرباء لجميع سكّانها، مثل قرية بعلول في سهل البقاع وقرية قبريخا في الجنوب، حيث تمّ تركيب نظام مشترك للطاقة الشمسية الكهروضوئية.

٣٢. *Moore, H., & Collins, H. (٢٠١٩). Decentralised renewable energy and prosperity for Lebanon. Energy Policy*, ١٣٧.

٣٣. للاستخدام المنزلي والتجاري، حتى ٣٠٠ ك.و.س / شهر من الاستهلاك

٣٤. الموقع الإلكتروني لمؤسسة كهرباء لبنان

٣٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٨). *Energy Efficiency Home Appliances, Perspectives from Lebanese Consumers*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي CEDRO

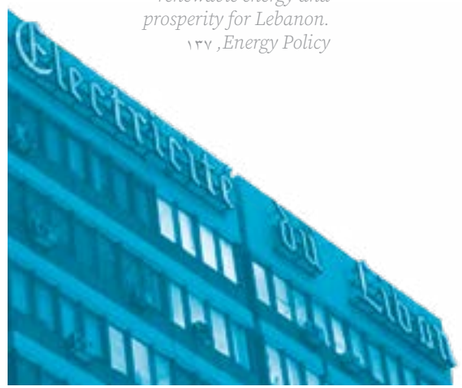

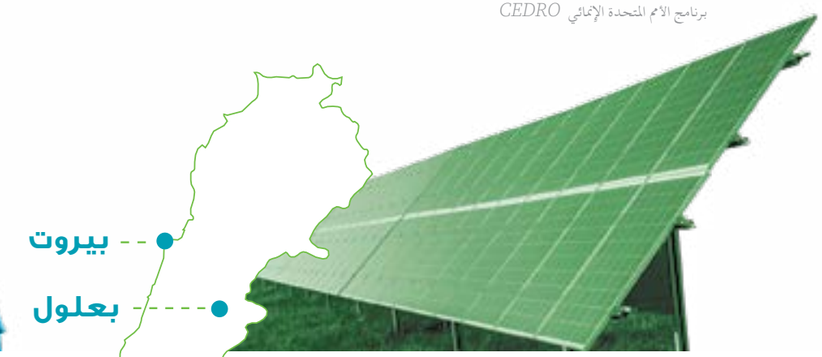

٥ استعراض دراسات الحالة

حملة حمانا ضدّ مشروع سدّ القيسماني

مشروع سدّ بسري

"منشن"

تعاونيّة SEAC في الشمال

التعاونيّة الزراعية في بتلون

مطمر برج حمود

حركة "حبق"

دالية الروشة

١٩٩٧
١٩٩٨
٢٠٠٩
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٥
٢٠١٧
٢٠١٩
٢٠٢٠

٥.١ حملة حمانا ضدّ مشروع سدّ القيسماني

١٩٩٧
١٩٩٨
٢٠٠٩
٢٠١٣
٢٠١٥
٢٠١٧
٢٠١٩

في حمانا، بذل السّكان المحلّيون جهودًا، دامت لما يقارب الأربع سنوات، لمحاولة وقف مشروع سدّ القيسماني الّذي سيقع فوق نبع الشاغور في البلدة. وهدّد المشروع جودة مياه الصنابير في القرية، الّتي كانت صالحة للشرب في ذلك الوقت. ويقع السّد في المنطقة المحميّة لمستجمعات مياه الشاغور، ما يعني أنّه يمكن لأي بناء أن يؤثّر، بشكلٍ مباشر، على جودة المياه في طبقات المياه الجوفيّة، وكذلك على تدفّق تلك المياه الجوفيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة زلزاليّة للغاية، الأمر الّذي يجعل من بناء السّد تهديدًا مباشرًا لبلدة حمانا الواقعة تحته.

وانطلقت حملة "لا للسد" (*NoDam*) في العام ٢٠١٣، وحشدت الكثير من أبناء القرية، من مختلف الأعمار، والانتماءات السّياسيّة. وطوال أربع سنوات، نظّمت الحملة مؤتمرات صحافيّة، وأنتجت مقاطع فيديو توعويّة قصيرة، وشاركت في العديد من المهرجانات والمناسبات، ونظّمت معرضًا، وتواصلت مع عددٍ من القادة السّياسيين ذوي السّطوة وصانعي القرارات[٣٦]. وتمّ إنشاء صفحة على موقع فيسبوك، في تشرين الأوّل ٢٠١٣، بقيت فاعلة حتّى العام ٢٠١٧. وقطّع السّكان، في يوم افتتاح السّد، الطّريق لمنع المناسبة من الحدوث. وأدّى ذلك إلى ازدحام مروري كبير على طريق الشام، وهو الطّريق الرّئيسي الّذي يربط بيروت بالبقاع. كما رفعت البلدية دعاوى قضائيّة ضدّ المشروع. وفيما تعاون أحد القضاة، وطلب إيقاف المشروع، فقد تمّ استبداله بقاضٍ آخر وقّع عليه، في اليوم التالي من تعيينه. وحاليًا، تمّ بناء سدّ القيسماني، لكن لم يُصدر إعلان رسميّ بإنهاء الأعمال أو النّتائج المحقّقة، فكلّ ما هو معروف أنّ مياه الشّرب غير متوافرة[٣٧].

٣٦. *EJOLT*. (٤ تشرين الثاني، ٢٠١٧). سد القيسماني، لبنان | *EJAtlas. Environmental Justice Atlas*.

٣٧. مقابلة مع بيار أبي يونس، ٢٧ أيار ٢٠٢٠، حمانا

٥.٢ مشروع سدّ بسري

١٩٩٧

١٩٩٨

٢٠٠٩

٢٠١٢

٢٠١٣

٢٠١٥

٢٠١٧

٢٠١٩

٢٠٢٠

يُصنّف مرج بسري كمتنزه بيئيّ إقليميّ محميّ من قبل الخطّة الشّاملة لترتيب الأراضي اللّبنانيّة، وتمّ اعتباره في العام ١٩٨٨ موقعًا طبيعيًا، تحت حماية وزارة البيئة. وتشير التّقديرات إلى أنّه سيتمّ قطع حوالي ١٥،٠٠٠ شجرة حرجية، لبناء سد بسري، وقد يصل هذا العدد إلى ٣٨٥،٠٠٠ شجرة. ويتميّز مرج بسري بمساحات شاسعة من الأراضي الزّراعيّة، وسيتمّ استملاك حوالي ٥٧٠ هكتارًا من الأراضي وتدميرها، بما في ذلك ١٥٠ هكتارًا من الأراضي الزّراعية، و ٨٢ هكتارًا من غابات الصّنوبر، و١٣١ هكتارًا من الغطاء النباتي الطبيعي. كذلك، يحتوي المرج على ما يقارب ٥٠ موقعًا أثريًا، سيلحق المشروع أضرارًا بها. لا بل تُظهر الخرائط الجيولوجيّة مرور فالق نشط تحت مرج بسري، وهو مصدر رئيسي للزلازل. وعليه، يشكّل بناء السّد تهديدًا مباشرًا لسلامة القرويّين الّذين يعيشون في المناطق الواقعة أسفل السّد.

وفي حين أنّ الحملة في حمانا حشدت، بشكل أساسي، المجتمع المحلّي، إلا أنّ حملة حماية مرج بسري اتّخذت هويّةً وطنيّة. ففي خلال الحراك الاحتجاجي الّذي انطلق في تشرين الأوّل ٢٠١٩، تجمّع أشخاصٌ من مختلف المناطق اللّبنانيّة، في منطقة بسري، لرفع الصوت ضدّ المشروع. وجرت مناقشات، في موقع البناء نفسه، إلى جانب عددٍ من الأماكن العامّة الأخرى في البلاد، وأمام مجلس الإنماء والإعمار المثير للجدل والبنك الدّولي. وتمّ تنظيم رحلات التّخييم والتّنزّه، للكشف عن الموارد الطّبيعة الثمينة للمنطقة. ووقّع أكثر من ٧٨،٠٠٠[٣٩] شخص على عريضة كذلك، دعمًا للقضية. ولم تقتصر الحملة على مناقشة قضيّة الحفاظ على الطّبيعة فقط، بل شملت أيضًا الفساد والسّياسة العامّة والطّائفيّة، والممارسات العامّة لإدارة المياه في لبنان. وفي أيلول ٢٠٢٠، أعلن البنك الدّولي أنّه تمّ إلغاء القرض المخصّص للمشروع. وعُلّقت خطط بناء السّد جزئيًا في حزيران، بسبب مخاوف البنك الدولي من فشل الحكومة اللّبنانية، حتى الآن، في تنفيذ المشروع. وكانت المخاوف تتعلّق بتشغيل السّد وصيانته، وتأثيره على البيئة المحيطة. وأمهل البنك الحكومة اللّبنانية حتى ٤ أيلول، للعمل على حلحلة هذه المخاوف، لكنّ مساعيه فشلت. ويشكّل هذا الإلغاء انتصارًا للنشطاء الّذين حاربوا المشروع لسنوات.

٣٩. عريضة: *Save the Bisri Valley* انقذوا مرج بسري . *Change.org*

٣٨. *Afif, H*. (١٦ تموز،٢٠١٩). *The Bisri Dam Project in Lebanon is a "Ticking Atomic Bomb." Beirut Today*.

٥.٣ مطمر برج حمود

١٩٩٧

١٩٩٨

٢٠٠٩

٢٠١٢

٢٠١٣

٢٠١٥

٢٠١٧

٢٠١٩

٢٠٢٠

تعدّ برج حمود منطقةً سكنيّة وصناعيّة وتجاريّة مكتظّة بالسكان، تقطنها، بشكل أساسي، الجالية الأرمنية، بالإضافة إلى لبنانيين من الطبقة العاملة، وعمال مهاجرين ولاجئين. ومطمر برج حمود هو واحد من مطمرين رئيسيين، تُلقى فيهما نفايات بيروت، وقد شكّل محلّ خلاف كبير، في السنوات الأخيرة، بعد بلوغه كامل قدرتَه الاستيعابية. وكان المطمر قدّ أنشئ بادئ الأمر، كمكبّ عشوائي خلال الحرب الأهلية، ومنذ ذلك الحين، أخذت النفايات تتراكم على شاطئ البحر[٤٠]. وبعد انتهاء الحرب، افتتحت الحكومة اللبنانية المطمر، وبدأ استخدامه بشكل رسمي. ومنذ العام ١٩٩٧، تجاوز المطمر سعته إلى حدّ بعيد، فبات يشكل تهديدًا مباشرًا لصحة السكان في المنطقة، وجودة حياتهم. وفي ردّ فعل على أزمة النفايات المتفاقمة، ومع تراكم القمامة في شوارع برج حمود، شهدت المنطقة، أواخر التسعينيات من القرن الماضي، تحركّاتٍ واحتجاجات شعبية، أدّت إلى إغلاق مطمر برج حمود، وفتح مطمر آخر في منطقة الناعمة.

وحين اندلعت أزمة نفايات أخرى، في العام ٢٠١٥، قرّرت الحكومة إعادة فتح مطمر برج حمود، بالتوازي مع مطمر الكوستا برافا الذي، وللمفارقة، سُمّي على اسم منتجعٍ خاص على الشاطئ. وقد برّرت وزارة البيئة الإجراءات الحكومية حينها، زاعمةً أن المطمر لم يخضع لأي تقييم رسمي للأثر البيئي، وبالتالي، لا يمكن الجزم، بشكل قاطع، بتأثيره على الصحة، وجودة الحياة والبيئة. يومَها، انتشرت مقاطع فيديو واضحة، تُظهر القمامة، وهي تُلقى في البحر، وبدأت احتجاجات الصيّادين المحليّين الذين لم يعودوا قادرين على الصيد، بسبب امتلاء شباكهم بالنفايات[٤١].

٤٠. *EJOLT*. (١١ شباط، ٢٠١٦). مكب برج حمد للنفايات، لبنان| *EJAtlas. Environmental Justice Atlas*.

٤١. *Bassam Khawaja*. (٢٠١٧). *Lebanon needs to clean up its act. Executive Magazine*.

٥.٤ "منشن"

يشكل "منشن" فضاءً مشتركًا، في حي زقاق البلاط في بيروت، وهو كناية عن فيلا مهجورة مساحتُها ٨٠٠ متر مربع، يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين. في العام ٢٠١٢، كان غسان معاصري – وهو مهندسٌ معماري وناشط وفنّان –يبحث عن مبنىً مهجور، يمكنه استضافة جماعة من الفنانين. تواصل غسّان مع صاحب المبنى، وأقنعه بالسماح لمجموعة من الأشخاص باستخدام الفيلا، على أن يعملوا على إعادة تأهيلها وصيانتها، ومن ثمّ تحويلها إلى فضاءٍ مفتوح للاستخدام العام. واليوم، بعد ثماني سنوات، أصبح "منشن" مركزًا اجتماعيًا في قلب مدينة بيروت، يستضيف مجموعاتٍ من الفنانين والباحثين والمهندسين المعماريين والناشطين والقيّمين الفنيّين والمصمّمين وغيرهم، كما باتت للكثير منهم مساحة عمل خاصة بهم هناك، وهم يشتركون في إدارة المبنى، الذي بات متاحًا لمجموعة أكبر من الزوّار والمستخدمين.

يعرّف مجتمع "منشن" الفضاء، على موقعه الإلكتروني، على النحو التالي:

منشن هو أوّلًا وقبل كل شيء، تجربة سَكَنٍ مشترَك، داخل مدينة محجوزة، ومسوَّرة بمواقف السيارات الخاصة، والمساحات المهجورة والمُسَيَّجة، والمباني المهجورة والمُتصدِّعة. بوجيز العبارة، "منشن" هو مبنى "مُتمهِّل"، يحرص على تجنُّب وتيرة الاندفاعات المُهيمنة لعمليّة إعادة إعمار بيروت، في مرحلة ما بعد الحرب، والتي قامت بتدمير المباني الموجودة بهدف المُضاربة العقاريّة، أو بتجديدها وتحويلها إلى مساحات "تراثية" حصرية وباذخة. بهذه الطريقة، كان "منشن" محاولة لـ"إعادة الاستخدام الخَلّاق"، واستعادة للمساحات المجرَّدة أو "المُخفقة،" سعيًا لإحياء ممارساتٍ جديدة للسّكن، والاستخدام العام، واللقاء والإنتاج"

لا تكمن أهمية تجربة "منشن" في نوع الفضاء الذي أوجدته وحسب، بل أيضًا في كونها تحدّت مفهوم الملكيّة الخاصة، ووفرت للمدينة مساحة غير خاضعة للإيجار، وغير مرتبطة بزيادة أسعار الإيجارات التي تتسبب بها سوق المضاربات العقارية، وبالتالي هي في منأىً عنها. بالنسبة إلى غسان، تلك مسألة أساسية، لأنها سمحت لمجتمع "منشن" بالتركيز على عمله ومشاريعه، بدلًا من هاجس البحث عن طريقة لدفع الإيجار. إلا أنّ الاتفاق مع مالك البيت قضى باستخدام المبنى، حتى نهاية العام ٢٠٢٠، ما يعني أن التجربة مهدّدة حاليًا بالانتهاء، ويعكف مجتمع مستخدمي "منشن" الآن على درس خياراته التي تمكّنه من ضمان الاستمرارية[٤٢].

٤٢. مقابلة مع غسان معاصري، أيار ٢٠٢٠عبر الية مؤتمرات الفيديو

١٩٩٧
١٩٩٨
٢٠٠٩
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٥
٢٠١٧
٢٠١٩
٢٠٢٠

٥.٥ دالية الروشة

الدالية قطعةُ أرض واسعة، على الشاطئ الشمالي لبيروت، وهي امتدادٌ طبيعيّ لصخرة الروشة الشهيرة. شكّل الموقع لعقود، إلى جانب أهميته البيئية والجيولوجية البالغة، مساحةً عامة، يستخدمها الكثير من سكّان المدينة. إلى ذلك، استضاف هذا المكان أنشطة اقتصادية، رسمية وغير رسمية. وأجيال عدّة من صيّادي الأسماك وعائلاتهم، من رأس بيروت، استخدمت الدالية، كما لو كانت ميناءهم الخاص. إلا أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في الدالية، تعرّضت للخطر، في العام ٢٠١٣، جرّاء السعي إلى خصخصتها. فقد بدأت شركات يملكها آل الحريري بحفر الأساسات، لإنشاء منتجع فاخر على الشاطئ. وهُدِّد الصيادون بالطرد، وهُدم الكثير من أكشاكهم، وكذلك المطاعم التي كانت موجودة في الموقع. ووُضعت أكوامٌ من الكتل الإسمنتية الضخمة في الموقع كذلك، وأقيم سياج لمنع الوصول إلى المنطقة.

بادر الصيّادون إلى تنظيم احتجاجاتٍ مختلفة الأشكال، وبنتيجة هذه التحرّكات، بدأ ناشطون مدنيون، بالتعاون مع منظمات غير حكوميّة معنيّة بالبيئة، بتنظيم صفوفهم، وأطلقوا معًا "الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة". وبحسب موقعها الإلكتروني الرسمي، تهدف حملة الدالية إلى:

"المناصرة من أجل الحفاظ على دور الدالية، وتعزيزه كمساحة مشتركة، ومتاحة لكافة سكّان المدينة وزائريها. ويجمع بين الشركاء التزامهم/ن القوي بالحفاظ على المساحات المشتركة في بيروت، وكذلك حماية التنوّع البيئي والثقافي كأساس لإمكانية العيش في المدين[٤٣]"

وقد نظّمت الحملة تحرّكاتٍ لحشد الدعم، كالاحتجاجات، وجهود التوعية عبر الإنترنت، والعرائض وعقد الاجتماعاتٍ مع السلطات المحلّية والمركزية، واتخاذ الإجراءات القانونية وتنظيم الفعاليّات العامة.

٤٣. حملة| الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة (التاريخ غير متوفر). إقتبس في ٢٤ تموز ٢٠٢٠

٥.٦ التعاونيّة الزراعية في بتلون

١٩٩٧
١٩٩٨
٢٠٠٩
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٥
٢٠١٧
٢٠١٩
٢٠٢٠

تأسّست التعاونية الزراعية في بتلون، في العام ٢٠٠٩، لدعم القطاع الزراعي في القرية. قبل ذلك، كانت هناك مجموعات غير رسميّة من مزارعين، كانوا يتعاونون لفترات قصيرة. وانطلاقًا من هذا الإرث، سعت التعاونية إلى دعم الزراعة المحلّية. وعلى الرغم من أن نشاط التعاونية لا يقتصر على فلسفة زراعية محدّدة، إلا أن هناك تركيزًا على الزراعة العضوية – من منطلق أن الرئيس الحالي للتعاونية يتمتع بخبرة عميقة فيه

وقد بدأ العمل تحديدًا، من خلال تسهيل التشبيك والتعاون، بين مختلف المزارعين في المنطقة. فمن جهة، سمح إضفاء الطابع الرسمي على التعاونية للمزارعين، بأن يصبحوا جهة أساسية في القرية، ومن جهة أخرى، مكّنهم ذلك من التقدّم من المانحين الدوليّين بطلبات تمويل، والحصول عليها[٤٤].

ويرتبط عمل التعاونية الأساسي، في الوقت الحالي، بالأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان. فبعد حصولها على تبرّع بأطنان من بذور القمح، وضع بعض الأعضاء، مجّانًا، قطع أرض بتصرّف المزارعين، لإنتاج القمح، فضلا عن التزام حصاد السنابل مستقبلا. وتوازيًا مع ذلك، تبرّع أحد مشاريع التعاونية بالأراضي للشباب العاطل عن العمل، نظرًا لوجود أراض واسعة غير مستخدمة، في الكثير من الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، تنظّم التعاونيّة برامج تدريبية، تتمحور حول الزراعة المحلّية، مع تخصيص بعض الدورات، تحديدًا، لتدريس مبادئ تصميم الزراعة العضوية والمستدامة (الزراعة المصاحبة، تناوب المحاصيل ...)، فضلا عن بعض أساسيات الاقتصاد الزراعي. وفي العام ٢٠١٩، قامت التعاونية بتدريب ٢٤ شابًا وشابة على الزراعة العضوية الموسمية، ومنحت كلًّا منهم أكثر من ألف متر مربع من الأرض، لفترة قصيرة. واليوم، لا يزال سبعةٌ من هؤلاء يزرعون الأرض وينتجون المحاصيل.

٤٤. مقابلة مع جمال حسن، ١٠حزيران ٢٠٢٠، بتلون

٥.٧ حركة "حبق"

١٩٩٧
١٩٩٨
٢٠٠٩
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٥
٢٠١٧
٢٠١٩
٢٠٢٠

انطلقت حركة "حبق" في طرابلس، في أعقاب التحرّكات الاحتجاجية في ١٧ تشرين الأوّل. وتركّز الحركة على موضوع السيادة الغذائية، من خلال ربط الوضع الحالي، في القطاع الغذائي والزراعي، بالوضع السياسي العام في لبنان[٤٥].

وفي بلد يستوردُ من ٧٥ إلى ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية، في الوقت الذي يواجه فيه المزارعون المحليون صعوبات شديدة، تكتسب قضية الغذاء والزراعة أهميةً بالغة، ولا سيما منذ بداية الأزمة المالية، ونقص السيولة بالدولار الأمريكي الذي يُستخدم، عادةً، لدفع ثمن المنتجات المستوردة.

يتمثّل هدف "حبق" في استعادة الاستقلالية والسيادة والكرامة، من خلال إنتاج المرء لغذائه وبذوره. وفي ساحة النور في طرابلس، حيث كان الناشطون يخيّمون ليل نهار، بدأ عدد من الأشخاص، من بينهم مراد، وهو ناشط لبناني فلسطيني من طرابلس، (وأحد المشاركين في تأسيس مجموعة العمل الاقتصادي والاجتماعي "سياق" *SEAC* – راجع أدناه)، بالزراعة في الساحة حيث كانوا. ويقول مراد إنه حصل على البذور من مشاريعَ، نفذت في السابق مع *SEAC*، وهي التعاونية التي شارك في تأسيسها. كما اتصل بـ"بذورنا جذورنا" – وهي منظمة غير حكومية، مقرّها في بلدة سعدنايل، تدافع عن الزراعة العضوية المحلية، وتدرّب عليها، وتشارك فيها، بالإضافة إلى العمل على حفظ البذورS وكان على تنسيق في ذلك مع عضو نشط للغاية من طرابلس، هو سيرج حرفوش. وقد ساعد كلّ من سيرج ومراد حركة حبق، على الوصول إلى المستوى الوطني، فنُظّمت ندوات في جميع أنحاء البلاد للترويج لفكرة أن بإمكان أي شخص زراعة مواد طعامه والتحكّم فيه.

٤٥. مقابلة مع مراد، ٨ حزيران ٢٠٢٠، طرابلس

٥.٨ تعاونيّة SEAC في الشمال

انطلقت *SEAC* (مجموعة العمل الاقتصادي والاجتماعي "سياق"، قبل ثلاث سنوات، في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين، بهدف توفير فرص عمل للشباب الفلسطيني واللبناني. وكان أحد الدوافع الرئيسية للمجموعة الاستجابة لواقع الشباب الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف في لبنان، ويرجع ذلك أساسًا إلى القانون اللبناني الذي يحظر عليهم العمل في قائمة طويلة جدًا من الوظائف (مثل مهندس أو طبيب، أو مالك عقارات، إلخ.). وأدركت مجموعة من الشباب الفلسطينيين واللبنانيين النشطين من مخيم البداوي، والمناطق المحيطة به، أنّ ما يمكنهم فعله في الواقع، وضمن الإطار القانوني الحالي، هو العمل في مجالات الإقراض الصغير/التمويل الصغير – وهو ما كانت تفعله *SEAC* – وإدارة أسطول النقل، والعمل الزراعي.

وقد عملت *SEAC* على مشاريع متعلّقة بالأغذية، منذ إنشائها[٤٦]، ولكن تمّ التركيز على هذا الموضوع أكثر، منذ ١٧ تشرين الأوّل[٤٧]، وحصلت مؤخّرًا على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء حاضنة للمشاريع الناشئة (المرتبطة بالزراعة بشكل أساسي)، وفضاءٍ للعمل المشترك في طرابلس، سيجري افتتاحهما في شهر آب، بجوار الساحة الرئيسية في طرابلس (ساحة التل).

٤٦. يملك مراد شركة توزيع للأسماك إسمها عكا

٤٧. نفس المقابلة مع مراد، ٨ حزيران ٢٠٢٠، طرابلس، بالإضافة الى *https://seaction.org/*

٦ تحليل دراسات الحالة

نستعرض، في ما يلي، النتائج الرئيسة لتحليل دراسات الحالة. يقيّم القسم الأول الجوانب الاجتماعية–السياسية للنضالات البيئية، في دراسات الحالة المختارة، من خلال تحديد العوامل المختلفة المحفّزة للأفراد والمجموعات على التحرّك من أجل البيئة. ويصف القسم الثاني الهيكليّات التنظيمية المختلفة المستخدمة في هذه النضالات. أما القسم الثالث فيبحث في الروابط القائمة بين هذه الحركات النضالية. ويسلّط القسم الرابع الضوء على التحدّيات التنظيمية التي تواجهها النضالات البيئية، والمتعلّقة بالديناميات السياسية في السياق اللبناني. ويحدّد القسم الأخير الجهات الفاعلة الرئيسية التي أثّرت في هذه النضالات.

٦.١ علاقة الناس بالبيئة

لكلّ شخص علاقته المختلفة بالبيئة. ولعلّ أحد الدوافع الرئيسة للتحرّكات، في معظم دراسات الحالة التي وقع عليها الاختيار، كان الدفاع عن الصالح العام، أو مقاومة المخاطر التي تهدّد المجتمع. والمقصود هنا بـ "الصالح العام" هو اعتقاد الشخص بأنه يدافع عن مصالح مجموعة معينة، تجمعها أرض مشتركة، أو ثقافة أو تاريخ أو لغة، أو جنسية أو دين. في مثل هذه الحالات، يكون البعد المتعلّق بالانتماء حاضرًا بشكل كبير.

ومن الملاحظ أن الكثير من الأشخاص الذين قابلناهم عرّفوا علاقتهم ببيئتهم، من خلال ممارساتهم، التي غالبًا ما تكون جزءًا لا يتجزّأ من ثقافة أو مجتمع ما. ففي برج حمود، تحدثت أربي مانجاسريان عن علاقة الحي بالبحر والنهر:

> "حتى السبعينيات، كان الناس يذهبون إلى البحر – للسباحة وصيد الأسماك والاستجمام – وكان الطلاب من المدارس المجاورة يقصدون البحر للعب مباريات كرة القدم. كان شاطئ البحر ملكًا للمدينة، وكان أشبه برئتين لها. (...). وكان للأرمن احتفال تقليدي يسمّى "فأردافا"، يكرّمون فيه الماء، إذ يتوجهون إلى منطقة تتدّفق فيها المياه، أي إلى النهر أو إلى البحر، ويقضون اليوم هناك. الماء مهمّ جدًا"

ويشرح جمال حسن، من تعاونية بتلون، أن أحد دوافعه الرئيسة للتركيز على الزراعة هو تعزيز ارتباط الناس بأرضهم، والقرية التي ينتمون إليها:

> "إذا كنت تزرع وتنتج طعامك وتبيعه، فأنت متجذّر في أرضك، ولديك ما يساندك للبقاء حيث أنت."

وفي حمانا، يوضح بيار أبي يونس أن السبب الرئيسي الذي دفع أهل القرية إلى معارضة سد القيسماني هو أنه يهدّد نبع الشاغور، الذي كانت له أهمية كبيرة بالنسبة للقرية، كما يتجلّى ذلك في وصفه العادات المتوارثة، عبر الأجيال:

> كنا نذهب إلى هناك، أفرادًا أو مجموعات، للتنزه، أو التسلية، حيث كنا نشنّ المعارك المائية، ونشاهد غروب الشمس... في وقت لاحق، عندما كنت في الجامعة، غالبًا ما كنت أذهب إلى هناك، وأقضي ساعتين وحدي. إنها بقعة سحرية سري

وفي بيروت، يقول غسان إن معركته، من أجل إيجاد فضاءٍ مشترك في المدينة، مستوحاة من المساحات المهجورة التي كانت متاحة في أيام الحرب، حيث كان الناس يجتمعون، والأطفال يلعبون كرة القدم. وبرأيه، كانت هذه المساحات

> تساهم في بناء الروابط والعلاقات

وفي وادي بسري، تصف ماري دومينيك فرحات كيف اعتادت الذهاب إلى النهر للسباحة فيه، حتى بداية الحرب عام ١٩٧٥، ثمّ شاركتنا بعض الممارسات المهدّدة بالتلاشي في وادي بسري بسبب السدّ، بما في ذلك النزهات بأشكالها المختلفة، والإنتاج الزراعي. وبالإضافة إلى القيمة المجتمعية، يتميّز الوادي بقيمة دينية وتاريخية بالنسبة إليها، وهي تصفه بأنه بكرٌ ومقدّس، وتشير إلى طبيعته البرية التي ينبغي حمايتها:

> جاء يسوع من هذا الطريق الروماني، إنه مدهش جدًا. كل هذه الذكريات... كل هذا التراث، إنها منطقة بكر

في الكثير من الشهادات، يبرزُ إحساس بالملكية الجماعية للأرض والبيئة، وشعورٌ بالظلم، نتيجة قيام جهات خارجية أقوى بفرض النزوح من المكان، أو محاولة تغييره بالقوة. وكان هذا واضحًا فيم قاله مروان نابلسيS وهو صيّاد محلي من الدالية:

> لا نريد ميناءً بديلًا، نريد البقاء [في الدالية]. عرض الحريري أن يدفع لنا لنغادر (٨٠ أو ١٠٠ ألف دولار أمريكي لكلّ صيّاد). (...) لكن لم يعد بإمكانك خداع صيّاد بكذبة. والآن، الطريقة الوحيدة التي قد تجعلهم يغادرون المكان هي منحهم كامل حقوقهم

> كان مكانًا للجميع، كانوا جميعًا يجتمعون في جو من السعادة. كانوا يقولون بعضهم لبعض: لنذهب للسباحة، لنذهب للصيد، نريد الاستمتاع، هيا نذهب معًا. هذا ملكنا. لهذا السبب، فإنك حين تنتزع ذلك منهم، سيشعرون أنه حقٌّ مسلوب: هذا حقي، من حقي أن أرى المياه، ومن حقي أن ألمسها، ومن حقي أن أتذكّر... بعض الناس يتذكّرون كيف كانوا يذهبون في طفولتهم إلى البحر لجمع الرمل، والعودة للمساهمة في بناء الكنيس

هذه الملكية، أو التصور بأن للمرء حقًا في البيئة، هي فكرة عامة يشترك فيها الأشخاص الذين يدافعون عن حقّ مجموعة ما، تربطها علاقة بمنطقة معينة (صالح عام)، لكنهم لا يحصلون بالضرورة على دخل منها. وهذه هي الحال بالنسبة لمجتمعات برج حمود وحمانا، على سبيل المثال. فتتحدّث أربي عن علاقة جماعية بالماء، باعتبارها إلى حد ما "ملكية" لمجتمع برج حمود:

يشرح بيار أن إحدى المشكلات الرئيسة التي يسبّبها سد القيسماني هي أنه سيحرم قرية حمانا من الحقّ في الحصول على مياه الشرب المجّانية، التي تمتعوا بها، بفضل نبع الشاغور الذي يقع في أراضيها. وعندما سُئل عن موقف القرى الأخرى التي من المفترض أن تستفيد من السد عن هذا النزاع، أجاب بيار:

> لقد شربنا ماء الصنبور منذ كنا صغارًا (...)، إن كنت من القرية الفلانية، فلن تحصل على مياه صالحة للشرب، وما تفعله هو حرمان أولئك الذين اعتادوا الحصول عليها من الاستمرار في ذلك

في هذه الحالات المختلفة كلّها، لا يكتفي الأشخاص الذين قابلناهم برؤية الجانب العملي، أو المفيد من الطبيعة وحسب، بل يصفون أيضًا علاقتهم بالبيئة كمكان، يمكنهم الاستراحة فيه، وينتمون إليه، ويمكنهم أن يتشاركوا فيه اللحظات مع الآخرين. يكتسب المكان وجوده الخاص، أو تاريخه الخاص بطريقة ما، يصبح شيئًا مقدسًا، وفقًا لماري دومينيك. بالنسبة إليهم، الطبيعة ليست مجرد أداة نستخدمها، من خلال علاقة تملّك، من جانب واحد، بل هناك بالأحرى نوع من الاتصال بينهم وبين بيئتهم. ويشبه ذلك ما تصفه بعض الحركات النسوية البيئية بأنها علاقة "شراكة" بين المجتمعات والطبيعة. في هذا السياق، يقول مروان، صيّاد الأسماك من الدالية:

> نحن شعب "بحري"، أي أننا نعيش على ما نصطاده. (...)٧٠S من صيادي الأسماك في الدالية ليس لديهم مصدر دخل آخر... ولكن بسبب التلوّث وإهمال الدولة، بات من الصعب العيش فقط مما نصطاده من البحر

لمثل هذه الأسباب، عندما يغيّر صانعو القرار الخارجيون مصير مكان ما، من دون موافقة الناس، فإنهم بذلك يغيّرون جزءًا هامًا من حياة هؤلاء.

في حالات أخرى، عندما يؤثّر الصراع البيئي على سبل عيش مجتمع معيّن (مثل صيّادي الأسماك أو المزارعين)، يشير الأشخاص الذين قابلناهم إلى البعد الاقتصادي، كعامل رئيس إضافي في علاقتهم بالبيئة. فعندما سألنا مروان عن أهمية الدالية بالنسبة للصيّادين، أجابنا بالقول:

> العلاقة بين الصيّادين والبحر هي علاقة بالبيئة التي يشعرون فيها بالراحة. إن ميناء الدالية بالنسبة للصيّاد هو حاجة أساسية في حياته، لا يمكنه التخلّي عنه

من خلال وصفها للبيئة، ترسم أربي، مرّة أخرى، صورة متأصّلة في ممارسات الحياة اليومية، ومتأصّلة في التاريخ الجماعي.

في برج حمود، وفي قرية الميدان – الواقعة في وادي بسري – تحدّث الأشخاص الذين قابلناهم عن تأثير النزوح والتغيّرات الديموغرافية على ارتباط الناس ببيئتهم. تروي أربي كيف أن الوافدين الجدد إلى برج حمود ليس لديهم هذا الارتباط التاريخي بالمنطقة، وبالتالي فهم لا يتعلقون بالأرض بالطريقة نفسها. ولدى سؤالها عن أسباب عدم تحرّك السكّان المحليّين كثيرًا، أجابت بالقول:

> لأن الكثير من السكّان الأصليّين (الأهالي) تركوا المكان. وجاء الكثير من الناس الذين لا صلة لهم، ولا علاقة تربطهم، بهذه الأرض، بهذا الهواء، بهذه البيئة، بهذه الطبيعة. آخر الممارسات المعبّرة عن البيئة، أو آخر صورة حقيقية لهذه البيئة، كانت مخيّم سنجاك. كانت مدينة صغيرة داخل المدينة، مدينة آمنة، حيث يمكن للأطفال اللعب في الخارج، وحيث يلتقي الجيران في شوارع صغيرة وساحات صغيرة. (...) وكانت نظيفة. كان الناس يعتنون بالمساحات الخضراء والنباتات، وكانت النسوة يجتمعن في البيوت، ويصلّين معًا من أجل لبنان. لكن هذا كلّه بات من الماضي، أصبح مجرّد ذكريات... ذهب كل هؤلاء، وجاء أناس لا صلة تربطهم ببرج حمود

كذلك، يوضح جمال حسن أن الحصول على دخل من الأرض صعب للغاية:

> الزراعة في لبنان مكلفة، بدلًا من أن تكون مربحة، ولهذا السبب تخلّى الناس عنها. في الماضي كان وادي بتلون ينتج ١٠٠ ألف صندوق تفاح، أما اليوم فلم يعد ينتج أكثر من ٥٠٠٠ صندوق، لأن الأمر لم يعد مربحًا. والمزارعون يبيعون أراضيهم بدلًا من ذلك

في كلتا الحالتين، كان الخوف على مهنتهما – المرتبطة ببيئتهما – واضحًا. فقد ذكر كلاهما أن مهنتهما مهدّدة، لأنها لم تعد قادرة على تأمين سبل العيش لهما، سواء كان ذلك بسبب نقص الدعم (في حالة المزارعين)، أو بسبب التلوّث (في حالة الصيّادين)، أو بسبب الإهمال العام من جانب الدولة. ويمكن أيضًا ملاحظة تأثير السياسات البيئية للدولة على سبل عيش الناس، في قضية سدّ بسري. فيشرح أحد الأشخاص الذين قابلناهم، وهو مالك مزرعة سابق في وادي بسري، كيف أدت عمليّات الاستملاك، من أجل بناء السدّ، إلى خسارة الأراضي التي كانت تدرّ دخلًا للكثير من الناس.

> كنا ننتج ٤٥٠ طنًا من الفريز من أراضينا في بسري. والآن يريدون أن يدفعوا لنا ٨ دولارات أمريكية للمتر المربع لمغادرة المكان"، تقول ماري دومينيك.

وقد تأثر الكثير من المزارعين الآخرين في المنطقة، منذ ذلك الحين، كما يخبرنا رولان:

> الوادي هو أكبر منطقة زراعية في جبل لبنان، فالأرض خصبة للغاية، وهناك أكثر من ١٥ قرية مرتبطة به بشكل مباشر

كان عدد قليل من الأفراد الذين قابلناهم فاعلين جدًا، في دعم نضالات محدّدة، وذلك انطلاقًا من الهدف نفسه، ولكن مع ارتباط مختلف بالأرض، إذ إنهم لم يملكوا بالضرورة رابطًا تقليديًا بالبيئة، ولم تكن موارد حياتهم مهدّدة بشكل مباشر. وتلك كانت، غالبًا، حال الناشطين الذين يعتبرون أنّ النضال دفاع مبدئيّ عن الصالح العام (على سبيل المثال، الحق في المدينة، والحق في المياه، والحق في بيئة نظيفة، إلخ.) وكثيرًا ما كان ذلك مرتبطًا باهتماماتهم المهنية. في هذه الحالات، لا يكون الارتباط بالأرض موجودًا بالضرورة، قبل مشاركتهم في النضال، بل يتشكّل هذا الارتباط لاحقًا، إذ يصبحون أكثر انخراطًا. ومع ذلك، تحتاج هذه الحالات إلى المزيد من التقصّي، حيث إنها لم تكن محور هذا البحث.

٦.٢ الهيكليّات التنظيمية والأدوات المستخدمة

غالبًا ما تتفاوت الهيكليات التنظيمية المعتمدة في النضالات البيئية، إذ تعتمد على العديد من المتغيرات المتشابكة التي كثيرا ما تصعّب دراستها، بشكل منفصل بعضها عن بعض. وفي حين أن هذا التقرير لا يتناول جميع الهيكليات التنظيمية المعتمدة في التحركات البيئية في لبنان، فقد تمّ تحديد الأنماط الرئيسة، من خلال دراسات الحالة، وهي تبدو هامةً وجديرةً بالمزيد من الاستكشاف.

عندما ينطوي صراع ما على مواجهة مع السلطات، غالبًا ما نراه يأخذ شكل حملة، تضمّ شبكة من الأشخاص الذين ينتظمون فيما بينهم. ويكون ذلك، عادة، من خلال هيكليّة سلسة وشبه رسمية، مع عدد صغير من الأعضاء النشطين للغاية، وشبكة أوسع من الأفراد المهتمين الذين يشاركون في التحرّك، أو في الاجتماعات من حين لآخر. ومن بين الأمثلة على هذا النوع من الهيكليّات، الحملات التي نُظّمت لمعارضة مشاريع الدولة التي تلحق الضرر بالبيئة (مثل السدود، والمكبّات غير الخاضعة للرقابة، وخصخصة الأماكن العامة). ويبدو أن الثقة تلعب دورًا كبيرًا أيضًا، عندما يتعلق الأمر بالانضمام إلى المنظمة، وبخاصة عندما تكون المواجهة مع السلطات متوقَّعة. لهذا السبب، تضمّ هذه الشبكات عادة، أشخاصًا سبق لهم أن شاركوا، أو تفاعلوا مع الحراك. ويشير أحد الأعضاء الناشطين في حملة *NoDam* ضدّ السدود في حمانا بالقول:

"في البداية، لم نرغب في جعل الاجتماعات مفتوحةً للجميع، بل أردنا أن نتقدم ببطء، ونضع الأمور على مسارها الصحيح. وكان يمكن لكلِ شخص أن يدعو شخصًا، أو اثنين آخرين للانضمام. ولم نرغب، مثلاً، في وجود شخص يصطحب معه عشرة أصدقاء، حتى لا يكون لهذا الشخص، لاحقًا، حضور كبير خلال الاجتماعات. أردنا أن تكون الاجتماعات مفتوحةً أمام عدة توجّهات، وأن يعرف معظم الناس بعضهم بعضً"

يسمح نمط تنظيم الشبكة غير الرسمي هذا لأشخاص ومؤسّسات مختلفة بالمشاركة، بطرق متنوعة، باستخدام الأدوات المتوافرة لهم، ليكونوا جزءًا من الحملات. يشرح رولان نصّور من الحملة، ضدّ سدّ بسري، ذلك قائلًا:

"شارك العديد من الأشخاص في الحملة، بطريقةٍ أو بأخرى... بعضهم لفترات قصيرة، وبعضهم الآخر، بطريقة أكثر انتظاما"

ويضيف أنه في قضية مرج بسري، أضفى الافتقار إلى هيكلية صارمة، أو منظمة واحدة، تتولى القيادة قدرا من المرونة، سمح باستيعاب عدد من الاحتياجات، وتوفير مساحة لمبادرات متنوّعة. إلا أن عدم وجود هيكلية واضحة يصعّب على الأشخاص الجدد، في بعض الأحيان، الانضمام إلى الحملة. ويقول ناشط من الحملة الأهلية للحفاظ على الدالية:

"في المرحلة الأولى [كانوا] عفويّين لدرجة أن الناس الجدد لم يعرفوا كيفية المشاركة. لذلك كان هناك الكثير من الأشخاص الذين جاءوا وغادروا."

عندما تنطوي القضية المطروحة على مواجهة مع السلطات، وتؤثّر أيضًا في مجتمعٍ موجود على أرض الواقع أو تستهدفه، غالبًا ما يلعب المجتمع المحلي دورًا رئيسا في التحرّك والحشد. تلك هي الحال في حمانا، على سبيل المثال. فقد تمّ إطلاق حملة *NoDam* وإدارتها، بشكل أساسي، من قبل شباب من القرية نفسها، تلقّوا لاحقًا دعمًا من شبكة أكبر من الناشطين والمنظمات البيئية. ويعود ذلك، على الأرجح، لكون القضية المطروحة، بحدّ ذاتها مثيرةً للانتباه، ويمكن للمجتمع المحلّي الدفاع عنها. فالسدّ يهدّد، بشكلٍ مباشر، نبع الشاغور الذي له، فضلا عن أهميته كمصدر رئيس للمياه في القرية، قيمة عاطفية واجتماعية كبيرة للكثير من سكان القرية. وثمة نقطةٌ أساسية إضافية، أشار إليها بيار من حملة *NoDam* في حمانا، هي أن ما ساعد، بشكل كبير، على تأصيل الحملة هو حقيقةُ أن للمجتمع تاريخًا في التحرّك من أجل القضايا الاجتماعية والبيئية.

مثّل التحرّك من أجل الدالية حالةً أخرى، لعب فيها المجتمع المحلّي دورًا محوريًا في إطلاق الحركة. في الدالية، كان الصيّادون وعائلاتهم أول من حشدوا من أجل القضية؛ فقد كانوا معرّضين لخطر الطرد من مينائهم، ما هدّد بالتالي سبل عيشهم. وبحسب أحد الناشطين في "الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة"، فإن تحرّك الصيّادين هو ما أخرج قضية الدالية إلى النور. عندها فقط استقطبت القضية مجموعة من الناشطين المُدَنيين، للتحرّك من أجل المنطقة وإطلاق الحملة.

في قضيّتَيْ كل من حمانا والدالية، جرى تفعيل الهيكليات الرسمية وغير الرسمية، الموجودة في المجتمع المحلّي من أجل القضية. في حمانا، اضطلعت البلدية بدور كبير في مواجهة مشروع السدّ، وكان لها دورٌ هام في رفع دعوى ضد المشروع، وحشد الموارد المتاحة، واستضافة الفعاليات الخاصة بالحملة. أما في الدالية، فقد لعبت كل من هيكليات العائلات، الموجودة في مجتمع الصيّادين وتعاونيتهم، دورًا في الدعوة إلى الاحتجاجات، والضغط على نقابة صيادي الأسماك، للتعبير عن صرختهم أمام الجهة المسؤولة عن الأضرار التي تهدّد ميناءهم. وفي بعض الحالات، تحرّكت هيكليات أخرى، مثل الفروع المحلية للأحزاب السياسية، ولكن بحذر، لدعم الصيّادين. وبحسب الأشخاص الذين قابلناهم، كان هذا الحذر يعود إلى الخوف من فقدان المؤيّدين السياسيين، خلال الانتخابات.

وفي حين أنّ الهيكليات المحلّية تلعب دورًا رئيسيًا في التعبئة والحشد على الأرض، فإن الناشطين والمنظمات من خارج المجتمع المحلي قد تبنّوا القضايا أيضًا، كما لو كانت قضاياهم – ولا سيّما تلك التي يكون لها تأثير أكبر أو أكثر مركزيّة. هكذا كانت الحال في كلّ من حملة سدّ بسري والدالية، ففي كلتا الحالتين، كانت هناك شبكتان منفصلتان من المجموعات النشطة المتفاعلة غالبًا، والمتداخلة أحيانًا. تتكوّن الشبكة الأولى من السكّان المحلّيين (من القرى المحيطة بسدّ بسري وصيّادي الدالية على التوالي)، في حين تضمّ الثانية مجموعة من الناشطين الذين كرّسوا وقتهم للقضية (وهم في كثير من الأحيان أفراد تتقاطع مهنتهم مع القضية المعنية). وفي حالات كهذه، يسلط الناشطون، من خارج المجتمع المحلي، الضوء على رمزية القضية وأهميّتها الوطنية. كما أن وصولهم إلى شبكة أكبر من المنظمات والناشطين يجعل القضية أكثر بروزًا، وبالتالي أوفر قدرة على جذب انتباه وسائل الإعلام إليها. وفي كلتا الحالتين، تصبح الحملة التي يقودها الناشطون المرجع المعترف به، على نطاق واسع، للمعلومات حول القضية، ويلعبون كذلك دورًا هامًا في التشبيك مع ناشطين، أو جماعات سياسية أخرى، في حين تثري الشبكة المحلّية الحملة بالمعرفة المحلّية، والتحرّكات على الأرض. فعلى سبيل المثال، وفي حين أن صيّادي الدالية هم من أطلقوا التحرّكات على الأرض، إلا أنهم يرون أن الحملة التي أطلقها الناشطون هي التي سلّطت الضوء على الخطر الذي يهدّد الدالية، وعلى البعد السياسي للقضية. يقول مروان نابلسي، وهو صيّاد في الدالية:

”من خلال التواصل مع الحملة، بدأنا بتوعية الصيّادين حول اللعبة السياسية الجارية في الدالية“.

ولوحظت أنماط مماثلة أيضًا في قضية سدّ بسري.

عندما يمتلك النضال بعدًا تاريخيًا، و/أو مرتبطًا بنضالات أخرى، يتمّ تفعيل الهيكليات القائمة (مثل المنظمات العاملة على القضية) لدعم القضية. وكانت تلك حال المبادرات المعنيّة بالزراعة. فقد زادت تعاونيّة بتلون التي تأسّست في العام ٢٠٠٩، نشاطها مؤخرًا، لتلبية احتياجات سكان بتلون، خلال الأزمة الاقتصادية الحالية. وحفّزت الأزمة ضرورة العودة إلى الزراعة، لذا قامت التعاونيّة بدعم سكان القرية بالموارد والتدريب. وعلى المنوال نفسه، كانت مبادرة ”حبق“ متجذرة في العمل الذي قام به عدد من الأعضاء المؤسّسين في منظّماتهم (*SEAC* وبذورنا جذورنا). وفي هذه الحالات، تلقى المبادرات دعمًا قويًا، وتوفر لها هذه الفضاءات القدرة على الاستدامة، على المدى الطويل.

من العوامل المشتركة بين أكثر الحالات أهمية – أو حتى مركزيّة – الدور الذي يلعبه ناشطٌ، أو عدد من الناشطين بعينهم. إذ غالبًا ما يساهم الدور القيادي غير الرسمي الذي يلعبه هؤلاء الناشطون في نجاح النضال، في تحقيق بعض أهدافه المحدّدة. ولعلّ المرحلة الأولى من ”منشن“ تشكّل خير مثال على ذلك، فجهود غسان الشخصية المكرّسة للعثور على فضاء ”منشن“، وإقناع مالكه بالسماح للمجتمع باستخدامه، كانت عاملًا أساسيًا في نجاح المشروع. وفي مثال آخر، تقول ماري دومينيك من حملة بسري إن الكثير من الاحتجاجات جاءت نتيجة دعواتها المنشورة على ”فيسبوك“ فقط. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد على عدد محدّد من الأفراد، أو حتى على فرد واحد، يترافق مع مجموعة مختلفة من التحدّيات. يشرح مراد من ”حبق“ التحديات التي تواجه إدارة المنظمة، نتيجة تولي شخصين أو ثلاثة أشخاص مجموعة من الجوانب. فهو نفسه أحد الأعضاء النشطين، ويأتي إليه الكثير من الأشخاص، لطرح أسئلة أو أفكار تتعلّق بعمل ”حبق“. وهذا هو السبب الرئيس وراء انحسار بعض النضالات، عندما يصاب الأفراد الذين يقودونها بالإنهاك، أو ينشغلون كثيرًا، أو يغادرون البلاد. فعلى سبيل المثال، لا يزال ”منشن“ يعاني من هذا التحدّي، على الرغم من أن المنظمة لم تعد متمحورة حول الشخص الذي أسّسها. والحقيقة أن صاحب المبادرة، الذي لعب أيضًا دور صلة الوصل مع مالك المبنى، غادر البلد، ما يجعل المفاوضات للحفاظ على المكان أكثر صعوبة (فالمالك لا يولي ثقته، ولا يريد التحدّث إلا إلى الشخص الذي اتفق معه في البداية).

إحدى النتائج الرئيسة الأخرى لتمركز المنظمة حول فرد واحد تتعلّق بمسألة سلامة هذا الشخص. فغالبًا ما يكون الناشطون هدفًا لهجمات من قبل الجماعات المناهضة للقضية أو الحملة. وهذا ما جرى مع رولان نصور الذي تعرض، خلال أحد الاحتجاجات ضدّ سدّ بسري، لضربٍ مبرح على أيدي مهاجمين. ونقلت صحيفة ”ذا ديلي ستار“[٤٨] عن نصور قوله إن مهاجميه ”كانوا على صلة بمجلس الإنماء والإعمار، وهي الهيئة التابعة للحكومة التي تشرف على مشروع سدّ بسري“.

٤٨. *Mohammed Zaatari*. (حزيران، ٢٠١٩). *Protesters rally to support attacked Bisri Valley activist. DAILY STAR*.

٦.٣ الروابط العابرة للنضالات

أثبتت دراسات الحالة أنّه، وفيما حظي معظم النضالات بدعم الجمهور، أتى الأشخاص الذين شاركوا بصورة مستمرّة، إمّا من المجتمعات المتأثّرة بشكل مباشر، وإما من الناشطين الذين يدافعون بتفانٍ عن القضية. وتحظى القضايا التي تحمل، عادة، طابعًا رمزيًا، والتي تحشد مجموعة من الناشطين البيئيّين المرتبطين جيّدًا بعضهم ببعض (على سبيل المثال، رولان في مرج بسري أو الناشطون المُدُنيّون في الدالية والرملة البيضاء في بيروت) بدعم أكبر من القضايا الأخرى.

وعندما تنطوي القضية المعنية على كفاح ضدّ سياسات الدولة (أو حتى غياب هذه السياسات)، وبخاصةً عندما يجري نسخ هذه السياسات، وتطبيقها في مناطق مختلفة، فيكون الدعم العابر للنضالات حاضرًا. هذا هو الحال في مكافحة بناء السدود، ففي كلّ من حمّانا وبسري، أفاد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بأنّهم سرعان ما تلقّوا دعمًا من المجتمعات المتضرّرة من مشاريع السدود الأخرى.

وأثبتت طريقة تأطير القضية أيضًا أنّها تؤثر في قدرة القضية على الحصول على دعم شبكة أوسع من الناس. فوفقًا لرولان من حملة مرج بسري، جذبت الرواية والخطاب اللذان استخدمتهما الحملة أشخاصًا مختلفين من خلفيّات متنوّعة. وتمكّن الكثير من الأشخاص من إدراك أنّهم معنيّون بالنضال، وبدأوا بالتعاطف معه. وتابع رولان، موضّحًا أنّ حملة مرج بسري لم تسلّط الضوء على المخاطر والأضرار التي قد يتسبّب بها السدّ وحسب، بل ركّزت أيضًا على القيمة البيئية والاجتماعية التي يملكها وادي بسري، والتي ستتعرّض للخطر إذا جرى بناء السدّ.

وأثبتت طريقة تأطير القضية أيضًا أنّها تؤثر في قدرة القضية على الحصول على دعم شبكة أوسع من الناس. فوفقًا لرولان من حملة مرج بسري، جذبت الرواية والخطاب اللذان استخدمتهما الحملة أشخاصًا مختلفين من خلفيّات متنوّعة. وتمكّن الكثير من الأشخاص من إدراك أنّهم معنيّون بالنضال، وبدأوا بالتعاطف معه. وتابع رولان، موضّحًا أنّ حملة مرج بسري لم تسلّط الضوء على المخاطر والأضرار التي قد يتسبّب بها السدّ وحسب، بل ركّزت أيضًا على القيمة البيئية والاجتماعية التي يملكها وادي بسري، والتي ستتعرّض للخطر إذا جرى بناء السدّ.

فضلا عن ذلك، عندما يتمّ تصوير النضال البيئي على أنّه قضية فساد، أو ورقة في لعبة سياسية، فإنّه يجتذب المزيد من الاهتمام من وسائل الإعلام. ويسهّل ذلك تحوّل النضال إلى قضية وطنية، وتلقّيه مزيدًا من الدعم. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون الدعم مقدّمًا بالضرورة من الناشطين في صراعات بيئية أخرى، بل من جماعات سياسية ونقابات وحركات اجتماعية. وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى مرج بسري، الذي يمكن اعتباره نضالًا بيئيًا، استقطب أكبر عدد من المؤيّدين في العقود القليلة الماضية. وأصبح سدّ بسري رمزًا، يجسّد فساد الحكومة وسوء إدارتها. فيقول نصّور: "راودنا شعورٌ بأنّه لا يمكن إنقاذ مرج بسري ما لم نتدخّل على مستوى أكبر، لذلك عندما بدأت الثورة في ١٧ تشرين الأوّل، كان ناشطو مرج بسري جزءًا منها، ورفعوا لافتات، وردّدوا شعارات متعلّقة بالمعركة ضدّ سدّ بسري في الشوارع. [في ما بعد] قامت مجموعات أخرى بالتعبير عن مطالب الحملة. ونظّم البعض مناقشات مفتوحة حول مشروع سدّ بسري، وجرى ربطه بالنظام السياسي (الفساد والمحسوبية وانعدام الصالح العام). فضلا عن ذلك، يوضّح رولان أنّ قضية مرج بسري تربط المطالب العامّة التي حملتها الثورة بواقع محدّد للغاية، يمكنه أن يحقّق إنجازات عملية على المستويَين المحلّي والوطني.

واستعمل الناشطون استراتيجية مختلفة، للحصول على دعم الجماعات الأخرى، تتمثّل باستخدام موقع القضية لدعم النضالات الأخرى. واستُعملت هذه الاستراتيجية في حملة مرج بسري والدالية، فتعاون ناشطو الدالية مع مجموعات سياسية، وناشطين مُدُنيّين آخرين، لاستضافة فعاليّات في الدالية (احتفالات عيد العمال، أو مهرجان يوم مشاهدة التراث). وبالمثل، دار الكثير من النقاشات السياسية حول الوضع في البلاد في مرج بسري في أثناء الثورة. على المنوال نفسه، استخدم أيضًا عددٌ كبيرٌ من الأشخاص (ناشطون، وفنّانون، إلخ.) والجماعات قصرَ "مَنشِن" لاستضافة عملهم السياسي من أجل الثورة، والعمل البيئي، والانتخابات، كما في حالة "بيروت مدينتي". وفيما لم يكن هذا القرار في البداية قرارًا استراتيجيًا، اتخذته مجموعة مستخدمي القصر الأساسيّين، بل طريقة لوضع الفضاء في متناول المدينة، إلّا أنّه أدّى إلى إيجاد رابط بين الكثير من المجموعات السياسية الشعبية، والفضاء الذي يوفّره القصر.

٦.٤ التحدّيات التنظيمية الناتجة عن الديناميّات السياسية

من الصعب على هذه الحركات الحصول على دعم كبير، على المستوى الوطني، نتيجةً لتداخل الكثير من النضالات البيئية مع الانقسامات السياسية والطائفية. فوفقًا لرولان، يستخدم السياسيّون الحججَ الطائفية، لخلق انقسام في صفوف المجتمعات، حول مشاريع محدّدة، وللهروب من النقاش حول أثرها البيئي الفعلي.

ويحصل ذلك من خلال تصوير المشروع (أو وقف المشروع)، على أنّه أمرٌ مفيد لمجتمعات معينة، على حساب مجتمعات أخرى. وبهذا المعنى، تقوم استراتيجية الدولة على تقسيم الناس، من خلال تصوير الجماعات التي تعترض على المشروع، على أنّها أنانية، أو تصوير المجموعات التي تؤيّده، على أنّها تدافع عن مصالحها الخاصّة، بدلًا من الصالح العام. وفي حالة سدّ القيسماني، قامت إحدى الحجج المناهضة للحملة على أنّه، في حين أنّ قرية حمّانا لديها إمكانية الوصول إلى المياه، فإنّ ذلك لا ينطبق على المنطقة المحيطة، وسيؤمّن السدّ مياه الشفة في ٣٠ قرية. وكما ورد في مقال نشره أطلس العدالة البيئية (*EJAtlas*) حول سدّ القيسماني، فإنّ

"الديناميّة الطائفية المعقّدة في البلاد قد تغلغلت في هذه القضية أيضًا، وأصبحت قرى أخرى محيطة بها، ذات غالبية درزية، تدعم المشروع، وبات سكّانها يشتبهون في أنّ مواطني حمّانا يريدون سلب الموارد المائية التي يَعِد المشروع بتوفيرها. (...) وظلّ المسؤولون الحكوميّون يلومون سكّان حمّانا على إبطاء هذا المشروع بسبب أفعالهم وشكاواهم". وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة لعدم دعم القرى المحيطة لحملة *NoDam* في حمّانا، ولتدخّل الشرطة والأحزاب السياسية المحلّية، عندما قرّر ناشطون، في الحملة المحلّية، وضع لافتات في القرية لإبراز القضية، وإجبارهم الناشطين على إزالة اللافتات، بحجّة أنّها "تهدّد السلم الأهلي"[٤٩]

، بحسب قول بيار.

٤٩. *EJOLT*. (٤ تشرين الثاني، ٢٠١٧). سد القيسماني، لبنان | *EJAtlas. Environmental Justice Atlas*.

ويرتبط معظم المشاريع التي تهدّد البيئة بأحزاب سياسية مختلفة، ما يؤدّي إلى إسكات جزء كبير من المجتمع، يدعم تلك الأحزاب السياسية. وعندما سُئل مروان النابلسي، وهو صيّاد في الدالية، عن العلاقة بين صيّادي الدالية والصيّادين من موانئ أخرى، أفاد بأنّ الصيّادين في المنارة، على سبيل المثال، يدعمونهم من حيث المبدأ، لكنّهم في الغالب مؤيّدون لتيّار المستقبل، ووضعهم مضمون، ولم يتّخذوا موقفًا واضحًا، أو خطوات لدعم صيّادي الدالية. مع ذلك، عندما يكون التأثير في القرية/المجتمع مباشرًا (كما في حمّانا والدالية)، فإنّ مؤيّدي الأحزاب السياسية المستفيدة من المشروع يقفون ضدّه. في الواقع، في حمّانا، كانت المواقف من مشروع السدّ حاسمة في لحظة الانتخابات[٥٠]. كذلك، في الدالية، وبالرغم من أنّ رئيس النقابة وغالبية المجتمع من أنصار الحريري، إلا أنّ ذلك لم يمنعهم من الانقلاب ضدّ الحريري، عندما كانت مصالحهم ومعيشتهم مهدّدة. ويشير مروان إلى أنّ مجموعات الصيّادين في الدالية، الذين كانوا من أنصار الحريري سابقًا، صوّتوا للائحة "بيروت مدينتي" في الانتخابات البلدية.

وفي حالة بسري، أشارت ماري دومينيك إلى أنّ الحروب الطائفية، والتهجير الذي تسبّبت به، ساهمت في إحداث هوّة بين المجتمعات وبيئتها. وتتابع أنّ هذا هو أحد أسباب عدم حصول النضالات البيئية على الدعم المطلوب، حتى عندما تتأثر المجتمعات بها.

٥٠. منصور ضو. (٢٠١٦). حمانا... سدّ القيسماني «الناخب» الأكبر!! الديار.

٦.٥ الجهات الفاعلة التي تؤثّر في هذه النضالات

شملت النضالات المختلفة الخاضعة للدراسة عددًا من الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى الناشطين أنفسهم. ومن بين الجهات الفاعلة التي جرى تحديدها، نذكر البلديات والوزارات والمؤسّسات الحكومية الأخرى، والأحزاب السياسية، والنظام القضائي والنقابات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فضلًا عن الجهات المانحة. وفي حين أننا لن نتعمّق في جميع الأدوار التي أدّتها الجهات الفاعلة المختلفة، إلا أننا سنضيء بعض النتائج الرئيسة أدناه.

في كثير من الحالات، تُعتبَر البلدية جهة فاعلة محورية، بصرف النظر عمّا إذا كان دورها إيجابيًا أم سلبيًا. في حين يُنظَر إلى البلديات في لبنان على أنّها جهات فاعلة تقنيّة، أكثر منها سياسية، إلّا أنّ معظمها لا يزال تحت سيطرة الأحزاب السياسية. وتعتمد مواقف البلديات من الصراعات البيئية المختارة على عدّة عوامل، ألا وهي: ١) مَن كان في السلطة وما إذا كانت البلدية لديها صلات بالأحزاب السياسية المحلية أم لا؛ ٢) ما إذا كانت البلدية لديها إمكانية الوصول إلى الموارد والمعرفة؛ ٣) موقف الأحزاب السياسية المهيمنة في المنطقة التي حدث فيها الصراع؛ ٤) ما إذا كانت القضية المعنية تتحدّى هيكليات السلطة في المنطقة، أو تشكّل تهديدًا لها؛ ٥) أهميّة الصراع بالنسبة إلى الناخبين.

لدى معاينة حالة قرية بتلون، يتألّف المجلس البلدي الحالي من فريق من الأعضاء المستقلّين والماهرين الذين فازوا في الانتخابات، بفضل برنامج يتضمّن رؤية بيئية واضحة[٥١]. ولهذا السبب، كانت البلدية شريكًا داعمًا للجمعية التعاونية. وفي حالة قرية حمّانا، أدّت البلدية دورًا رئيسًا في الحملة. ففي وقت الحملة، جرى تشكيل البلدية من خلال توافق بين معظم الأحزاب السياسية المحليّة، والعائلات ذات النفوذ في القرية، الأمر الذي كان مفيدًا للنضال. فكان تأثير المشروع المباشر في مياه الشفة، لدى السكّان المحليّين، محرّكًا رئيسًا دفع بالبلدية لمعارضة المشروع، والمشاركة في الحملة بشكل فاعل، وكانت البلدية أول من لجأ إلى القانون، من خلال رفع دعاوى قضائية، ودعمت لاحقًا حملة الناشطين المحليّين، من خلال توفير الملفّات والمعلومات اللازمة، والمساعدة في الخدمات اللوجستية، ومن خلال تأمين الدعم المالي لتغطية تكاليف طباعة الملصقات وغيرها. وتوضّح ماري دومينيك أنّه في بسري، تقدّمت بلدية الميدان بشكوى ضدّ السد، لكنّها تراجعت عنها لاحقًا، بعد إقالة رئيسة البلدية من منصبها، بحجّة وجود مخالفات إدارية. ومن وجهة نظرها، لم تكن هذه الحادثة مصادفة، بل كانت مرتبطة بالسياسات الأوسع نطاقًا،

٥١. فراس الشوفي. (٢٠٢٠). بتلون الشوفية: نحو نموذج بيئي زراعي متكامل. الأخبار.

الخاصة ببناء السدّ. وأوضحت أنّ البلديات الأخرى لم تكن داعمة للقضية، لأنّها كانت تابعة سياسيًا للأطراف الداعمة للسدّ. أمّا الصيّادون في الدالية، فكانوا على خلاف مع بلدية بيروت آنذاك (التي كانت تحكمها الأحزاب السياسية المهيمنة)، لكنّهم اعتقدوا أنّ هذه الجهة الفاعلة قد تتحوّل إلى حليف، إذا فازت مجموعات مستقلّة أخرى في الانتخابات. وكانوا يأملون بفوز "بيروت مدينتي" التي دعمت النضال. وكان لقصر "مَنشِن" أيضًا تجربة سلبية مع بلدية بيروت. فيذكر مؤسّس القصر، غسان، أنّ البلدية حاولت الانتفاع ماديًا من المشروع. ويقول: "عندها، فهمنا أنّنا لا نريد أن تكون لنا أي علاقة بالحكومة". أخيرًا، في برج حمود، أوضحت أربي أنّه، من أجل الموافقة على المشروع، اتفقت البلدية على أرضية مشتركة مع مجلس الإنماء والإعمار (*CDR*) الذي كان يقود عملية تطوير المخطّط العام الساحلي وتنفيذه.

ويُنظر إلى الوزارات وإداراتها، في بعض الحالات، على أنّها تهديدٌ كبير، وفي حالات أخرى، لا يكاد يؤتى على ذكرها. وبالنظر إلى المواقف المتنوّعة التي جرت دراستها، طغى شعورٌ عام بالشكّ في قدرة السلطات المركزية على خدمة الصالح العام، أو اهتمامها بذلك. وبدلًا من ذلك، يُنظر إليها على أنّها جهات فاعلة، تستخدم مصالح القوى السياسية والاقتصادية المهيمنة. وتشرح أربي، على سبيل المثال، كيف أنّ وزيرة البيئة تجاهلت تمامًا شكواها كمواطنة، وقالت لها إنّ الأمر قد نوقش بالفعل مع حزب الطاشناق، وهو الحزب السياسي الأرمني الرئيس. من ناحية أخرى، الثقة شبه مفقودة في عملية صنع القرار، في مجلس الإنماء والإعمار، ويسود شعور عام بأنّ قراراته مفروضة على المجتمع. وفي حمّانا، يشرح بيار كيف أنّ عملية صنع القرار المتعلّقة بسد القيسماني فاسدة، وتفيد بشكل أساسي المصالح الخاصة، مضيفًا أنّه

"لم يحصل تقييم مناسب ومستقل للأثر البيئي، على الرغم من أنّ القانون يتطلّب ذلك."

في حالة الدالية، شاركت وزارة البيئة والزراعة، ووزارة الأشغال العامة في العملية؛ فتعاونت حملة الدالية مع وزير البيئة، في ذلك الوقت، ونجحت في إقناعه بالإعلان عن مشروع مرسوم، يصنّف الدالية على أنّها محمية طبيعية. ومع ذلك، اعتبر الصيّادون وزارة الأشغال العامة خصمًا، يستغلّ الدالية لمصالح سياسية:

"لقد وعدوا ببناء ميناء مناسب، ووضعوا الأساسات له، لكن، في الواقع، كان الأمر مجرّد لعبة سياسية بين الحريري وجنبلاط. وكان العريضي [وهو تابع لجنبلاط] وزير الأشغال العامة. ما فعلوه هو أنّهم ألقوا الأنقاض أمام الميناء، وبمرور الوقت، تسلّلت هذه الأنقاض إلى داخل الميناء، وبدأنا نخشى أن نفقده، وأن نصبح في الشارع."

وفي حالة قصر "مَنشِن"، يذكر غسان أنّه، على الرغم من خوضهم تجربة إيجابية واحدة مع أحد موظفي وزارة الثقافة، فقد حرصوا على عدم إدراج إطلاع الوزارة على مشاريعهم، بسبب انعدام الثقة المذكور سابقًا. وفي حالة المبادرات المتعلّقة بالزراعة، فإنّ الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، إمّا لم يذكروا الوزارة وإما أوضحوا أنّها لا تؤدّي الدور الذي ينبغي أن تؤدّيه؛ فيذكر جمال أنّه، على الرغم من محاولاتهم التواصل مع وزير الزراعة، فإنّ الوزارة لا تدعم تعاونية بتلون، بأي شكل من الأشكال. لا يعتبر معظم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، في حديثهم عن الحكومة، أنّها منفصلة عن الأحزاب السياسية التقليدية، إذ إنّ الاثنَيْن مترابطان في معظم الحالات. وقال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، في حديثه عن سدّ بسري:

"لبيئة، هنا في لبنان، تخضع لمعادلة: أعطيكَ سدّ جنة، تعطيني سدّ بسري. إنّه ليس سدّا مائيّا بل سياسيّ (...) إذا غيّر جنبلاط رأيه، وأصبح معارضًا لسدّ بسري، فذلك لأنّه لم يَعُد على علاقة جيّدة مع التيّار الوطني الحر. هل بات الآن صديقًا للطبيعة بجدّ؟."

وفي حمّانا، لم ينسَ الناشطون الاتصال بالأحزاب السياسية، وفي كثير من الأحيان، مع فروعها المحلّية. فيقول بيار: "تحدّثنا إلى الجميع". وأوضح أنّ منظّمي الحملة حاولوا الاتصال بجميع الأحزاب السياسية المحلية، لكن تلك الاتصالات لم تفلح. لكن في حالة الدالية، كان الريّس (أي رئيس الاتحاد) والكثير من الصيّادين تابعين لتيّار المستقبل، وهو الحزب نفسه الذي كان شريكًا في مخطّط تطوير الدالية. وفي

النهاية، يشرح مروان أنّه، مع إدراك المجتمع أنّ الحريري لم يَعُد يحمي مصالحهم، انقلب معظمهم ضدّ تيّار المستقبل، وصوّتوا بدلًا من ذلك للائحة "بيروت مدينتي"، في الانتخابات البلدية. وفي هذين النضالَيْن، نرى مزيجًا من المواجهات والمفاوضات والتعاون، مع مختلف السلطات. أما في حالة بتلون، فلا يُنظر إلى عمل التعاونية، على أنّه تهديد مباشر للسلطات، لا بل قام الحزب السياسي المهيمن محليًا، أي الحزب التقدّمي الاشتراكي بقيادة جنبلاط، بدعم التعاونية، في بعض الحالات، من خلال التبرّع بالموارد، مثل بذور القمح.

مّا في حالات أخرى، فالجماعات التي تواجه سياسة غير عادلة تأخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن للسلطة القضائية أن تلعبه لحمايتهم. فقد رُفعت دعاوى قضائية ضدّ بناء السدود، ومخطّطات تطوير الدالية، من قبل المنظمات البيئية غير الحكومية، في المحكمة الإدارية العليا، المعروفة باسم مجلس الشورى. وذلك يعني أنّه، على الرغم من الشكوك المحيطة بدعم الجهاز الحكومي والنظام، بشكل عام، لم يُفقَد الأمل في التغيير المحتمل، من خلال بعض أدواته التنظيمية.

أفي الدالية، ساهمت جهتان إضافيّتان في النضال، وهما اتحاد الصيّادين (في الغالب من خلال رئيس النقابة، الريّس)، وتعاونية الصيّادين. وأوضح مروان أنّ الريّس (الذي كان محسوبًا على الحريري والذي عيّنه تيّار المستقبل بطريقة أو بأخرى) كان معارضًا، في البداية، للتحرّكات الشعبيّة التي نظّمها المجتمع ضدّ تطوير الدالية. وبحسب مروان، فإنّ عاملَين جعلاه يأخذ دورًا داعمًا أكثر، في مرحلة لاحقة: الأوّل، تزايد الضغط الذي مارسه المجتمع على الريّس، والثاني، كون الحريري لم يَعُد يمنح قاعدته الانتخابية دعمًا ماليًا، بسبب مشاكل مالية شخصية. أمّا تعاونية الصيّادين، فقد ساهمت في النضال، بالدعوة إلى وقفة احتجاجية، للتنديد بحالة ميناء الدالية المتدهورة، ودعت، بدلًا من ذلك، إلى الاستمرار في إعادة تأهيله.
أخيرًا، تواصل الكثير من المجموعات، مع المنظمات غير الحكومية المحلية والخبراء، للحصول على أنواع عدّة من الدعم، تتراوح بين الانضمام إلى الحملات والتنظيم، وتوفير الموارد والاتصالات. تلك كانت الحال في حمّانا وبسري، وفي الدالية كذلك. وفي حمّانا، يناقش بيار كيف أظهر التواصل مع الجهات الخارجية أنّهم ليسوا وحدهم في معركتهم:

"أظهر لنا حشد الناس، من خارج حمّانا، أنّنا لسنا الوحيدين الذين نواجه مثل هذه المشكلة. لقد فتحوا أعيننا على ما يجري، في العالم الخارجي"

وفي الدالية، كان دور المنظّمات غير الحكومية المحلّية حاسمًا، عند رفع دعوى قضائية أمام مجلس الشورى. وفي حالة تعاونية بتلون، تلقّت التعاونية دعمًا من منظمات محلية أيضًا، إحداها منظّمة "فرح"، والأخرى هي المنظّمة المسؤولة عن صيانة محميّة أرز الشوف الطبيعية وحمايتها، كما تلقّت تمويلًا من جهات مانحة دولية. وكان لهذه الأنواع من الروابط، مع المنظمات البيئية غير الحكومية، تأثير في قوّة حملات هذه الحركات ونضالاتها، ما جعلها تصل، في بعض الحالات، إلى مستوى وطني من الدعم.

٧ الخاتمة

تشير دراسات الحالة الكثيرة التي جرى استكشافها في التقرير، إلى وجود قواسم مشتركة بين المطالبة بحماية البيئة، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية غالبًا. فترتبط سبل عيش الكثير من الأشخاص ارتباطًا مباشرًا بالبيئة، مثل الصيّادين والمزارعين.

باستخدام مفهوم النضالات البيئية الذي وضعته الحركة النسوية البيئية، وحركات العدالة البيئية، حاول هذا البحث النظر في البُعد الجماعي للصراعات البيئية في لبنان، وعلاقتها بالمبادئ المحدّدة في الإطار المفاهيمي للورقة. ومن أجل فهم العلاقة بين الجوانب الاجتماعية والثقافية والنضالات البيئية، اخترنا الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات ودراسات الحالة بدقّة، ما ضمن مشاركة الأشخاص الفاعلين في نضال بيئي، يؤثّر فيهم بشكل مباشر. وكشفت النتائج التي توصّلنا إليها أنّ الممارسات الاجتماعية والاهتمام الجماعي يشكّلان، بالفعل، عاملَيْن مهمَّيْن، يحفّزان مشاركة الناس في التحرّكات الشعبية؛ فلا تقتصر العلاقة بين السكّان وبيئتهم على الوصول إلى الموارد، للاستخدام الفردي وحسب، ولكنّها أيضًا قضية ملكية جماعية في المنطقة. فينخرط المجتمع في شراكة معينة مع البيئة، وهي شراكة متجذّرة في تاريخ الممارسات الجماعية. لذا، فإنّ غياب المجتمعات المحلية عن عملية صنع القرار لم ينتج عنه سوى سياسات، تفاقم الهوّة بين المجتمعات وبيئتها.

يمكن أنْ يؤدّي دمج القضايا البيئية مع جانب العدالة الاجتماعية[٥٢] إلى تغيير طريقة تناول هذه القضايا. إنّ ربط مبادئ العدالة الاجتماعية بالوصول إلى الفوائد البيئية، وفهْم كيف يمكن أن يؤثّر الاضطهاد في الناس والحيوانات والبيئة بالطريقة نفسها، يضيفان منظورًا جديدًا، لفهم ديناميّات القوّة. وعند النظر، على وجه التحديد، إلى مجال التعليم، حيث يمكن دمج الكثير من هذه المبادئ، بشكل أفضل، في المناهج الدراسية، يدعم هذا البحث هدف منظمة "جبال" المتمثّل في اعتماد نهجٍ، تترابط فيه العدالة الاجتماعية والبيئية والمناخية، مع التركيز، بشكل خاص، على أصوات الأشخاص الأكثر تضرّرًا، بسبب أوجه الظلم التي تُمارَس حاليًا. لذلك، يجب أن تكون القصص التي يرويها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وغيرهم لاحقًا، بمثابة نقطة انطلاق للتفكير في مجتمعنا، مع أخذ الأطفال في الاعتبار. وتدعم النتائج فكرة أنّه، علينا تجاوز رسم الروابط الزائفة بين الطبيعة والمجتمع، في أساليبنا التربوية، حيث غالبًا ما يكون الظلم الاقتصادي والاجتماعي غير مرئي. والأهمّ من ذلك، يجب أن تُبنى عملية التعلّم على مشاركة المتعلّم، بالإضافة إلى خبراته المستوحاة من منهجيات التعليم الشعبية. فيجب إشراك قصص المشاركين وعلاقتهم بالطبيعة في تجربة التعلّم، وتبادل هذه القصص، وتصميم أعمال تغيير جماعية، بالاستناد إليها، سواء أكان ذلك على مستوى المدرسة، أو كان على مستوى المجتمع الأوسع. وتمامًا كما أنّ المشاركة هي في صلب العدالة البيئية، يجب التعامل مع التعليم بطريقة ينخرط فيها المشاركون، بشكل كامل، في العملية. ويتطلّب اعتماد مثل هذا النهج أنْ يكون المربّي، في موقف تعلّمي أيضًا؛ فلم يَعُد هو/هي مَن يملك قوّة المعرفة. ويشكّل هذا المسعى لتعديل نهجنا في التعليم البيئي عمليةً، نأمل أن نواصل البناء عليها، من خلال تأمّلات عميقة وذات مغزى، في ممارساتنا التعليمية.

٥٢. بالرغم من عدم تطرّق هذا التقرير لمبدأ العدالة الإجتماعية، فإن فهمنا لهذا المبدأ لا يقتصر فقط على إعادة توزع الثروة، بل يطال أيضاً الأخذ بعين الإعتبار أصوات هؤلاء الأقل قوة وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة في عملية صنع القرار .

جمعية جبال
بيروت لبنان ، كانون الأول ٢٠٢١

بدعم من مؤسسة:
فريدريك إيبرت.
بالتعاون الوثيق مع:
شركة إدامة وهي مؤسسة اجتماعية تعمل على تطوير تدريبات على الاستدامة في الإمارات العربية المتحدة ولبنان والشرق الأوسط.